



بازدید شد
۱۳۸۲

کتاب
بازرسی شد
۱۳۸۲ - ۸۱

کتابخانه مجلس شورای ملی		
کتاب	حاشیه کتاب	شماره ثبت کتاب
مؤلف	۱-۲۹۳	
موضوع	فیلموتیک	۷۴۱۳۳
شماره قفسه	۵۴۴۹	۹۳۴۱
	۸۴۶۴	

کتابخانه ملی - فهرست شده
۸۴۰۴

خطی - فهرست
۴

مساعدا وادخلوا في معنى الأفعال بها كما يقام من غيرهم كشيء الشبهة الثانية موضوع الفجاءة بها
 ككسب به والأفعال من غير ما يقع عدم جواز في الغلبة في المسألة المتعقبة بفتح من ضلوا فكذلك
 والأفعال المتعلقة بغيره كالحار من موضوع اللغة لأن موضوعه كعرفنا ضلوا المكلفين لا متعلقا
 ولا هاما من لغز الأفعال في الكليات بغيره جميعا هو البحث عن عوارضها لهم وجوبهم عن متعلقها
 فيها من عبادات الحق وموضوعها من محمولات الشارع ومخترعها والمعاملات التي موضوعها ما بين
 اللغوية والعربية ليس الأصل بل ما هو المتبع لأن عجمتها إنما لأجل عبيتها وتخصيها وغيرها
 عليها أحكام الأفعال المتعلقة بها وهذا الوجه كما مر في بعضها وقوة جعل عنوان الكتاب الفجاءة
 لا أو بوجه حمل المكاسب المعنوية بها الباب هنا وفي ذلك من غير ما على المعنى الأول الذي هو
 الظاهر كما عرفت ولا أو بوجه حمل المناجر المعنوية بها الثاني في اللغة وعونها عليه في هذا الباب
 اتام صيده من غير عبق الفجاءة واسم مكان محل الفجاءة وما يتعلق به من الأعيان المكسبة على المعنى
 وإن كان هو الظاهر كعرفنا لا أن الأول الذي يقصود العلم لما ذكره الإشارة وذكر كالمعنى
 مع إرادتها والعدد ولعنها التي تعبر بها بكاسبا والمناجر لا وجه له إلا ما ذكره من ظهور المناجر
 في الصناعات الدخلة في الملكات الغير المرادة في هذا الباب وهو ضعيف لأنها في الأصل مضمونة
 كما ستعرف باستعمالها في المعنى الأصلي الذي هو الصناعة والحرفة محار لا وجه لظهورها بها فاند
 بعض من المعنى الذي هو مطلق الصناعة والحرفة فجاءة كانت أم لا هو التشديد وعرف في معناه
 المطلق من الضعيف في الأولى والأشبه بضمود العلم ما صنعه المحقق في الشرايع وغيره بل
 الأكثر كما قيل من جعل العنوان الفجاءة والبحث عن عوارضها من حيث تشابهها إلى الأحكام على ما
 برأه الاستحلال ثم انقضت بعد ذلك في معانيها اعتق الأعيان المكسبة بها كما هو التبدل في سائر الأفعال
 مثل الصلوة والركعة وغيرها فحسبنا التشبه الثاني في ضلوا عنوان جعل المعنى الأول للغير الذي هو
 استظهار التشبه في اللغة إرادة المعنى فيه في ذلك وهذا شأن مقتضى الأمرين مما في الثاني
 الأول والآخر الأول يقول له خبر ثم الفجاءة تنقسم إلى الأحكام الخمسة وإرادتها ما من باب عجم الأفعال

أو قسم من قسم الأفعال الخمسة

في

أو عجم المحار جمع المتعلق في اثنين بفتح من دون اعتبار العبدية في ملاب الأحكام في كثير منها كما
 صرح به في الغلبة في شرح عدد الفجاءة في هذا الباب فحسبنا التشبه وان لم يكن بنفسه الاستدراج وكما
 بعض القلوب والتشبه كما هو صريح في التشبه الثاني في ضلوا وغيره بخلاف معانيها في باب تركوا
 المراد بها حبس يطلق في ذلك باب ليس إلا التشبه ضد الاستدراج كما هو ظاهره في جزمه كما حشر في
 وإدراج المكاسب من فجاءة وزاد عن غير من غير ما يكسب وعن جمل الملة والذين في غلبه عليها
 حشره بذلك بل عدلها من المكاسب ليعبر بها في هذا المعنى في ذلك ولا حيلة أعرض على الأصح عند شرح في
 المحقق في كتاب الفجاءة في ذلك سبق في كلام المصنف في كون الفجاءة كغيره ما يدل على أن المراد بالفجاءة عند
 المتأخرين بعض الأكتساب عند أهله وعبروا بها ضد الأكتساب إن أرادوا بها هذا المعنى فكثير من
 أمثلة هذا المذكورة في هذا الكتاب استدلوا في هذه الأصنام المعدودة لها عزم من كونها بعض الأكتساب
 في القلوب والأقوال إن أرادوا ما هو أعم سبب ليطابق جميع الأفعال المذكورة كانت ذلك في ثلث
 ما ذكره من مناف لما ذكره في ذلك في باب تركوا من أن مذهب ما لا الفجاءة بما ضده الاستدراج من حيث المعنى
 في أو الفجاءة أعم من ذلك كاسبا وكلامه هنا عا لث لوعده فثابت أن ما ذكره في باب تركوا لا يوجب
 كما فهمه هو هذا التشبه الثاني في الزا من حيث الغلبة في عبق بل هو كما صرح به في ذلك في باب تركوا وغيره
 الكلام يخص به بما يتعلق به الحكم الشرعي بحسب قضاء الأدلة ولذا استعملوا في بعض الضموم وفي
 عدم اعتبار بعض الأكتساب كما لا يملك واكتفى بالأعداد للتشبه كقولهم بعد ذلك فان المقصود أن
 تركوا بعد بعض إرادات الفجاءة إطلاقا لفظا وإرادة بعض إرادته وله نظام كثيرة وثالثا أن اعتبار
 الأكتساب الاستدراج في مفهوم الفجاءة عرفه ولعله كما يقام من بعض حيث استظهر أن معانيها المصنعة
 التي لا يبيع والشرا كما حكاه عن ابن العفالة وعن أبيه عن غيره من قوله تعالى أو ثلث الذين
 الفضل له بالحق كما يجب أن يكون ثم يطلق هذا المعاد منه كما حكاه عن التشبه في ذلك في ذلك التشبه
 في تركوا ما لا الفجاءة إنما الاستدراج بالمعنى المتعلق بالمعاد منه والظاهر منه أنها الاستدراج
 والشرا وغير ذلك من عزم المعاد من المعنى والظاهر من الفجاءة وغيره ما ضعيف جدا لأنه من معانيه

الفجاءة في اصطلاحهم في أو الفجاءة
 وهو خلاف الظاهر بل المصنوع كقولهم
 ما حشرنا في معنوها إرادة الاستدراج
 التشبه في اصطلاحهم عن

على قولهم في كتابه الاستدراج
 الفصل لا يبعد لفظه مع بناء
 عينة وبالمعنى ما مع الاستدراج
 في

والأحكام كثر من أبواب غير هذا الكتاب فلهذا لم يذكر البيع في هذا الكتاب في بعض المقادير
 أو بعض المقادير من غير ذلك من المقادير وليس من المقاصد وما ورد من الأحكام في بعض المقادير
 كتاب الركن وكذا أطلقه إذا أطلق به شيء من أسباب الأثر من عندنا أو من غيره أو من غيره
 المعنى الظاهر عند الإطلاق كما ورد في قوله في حقه إن أراد التجارة بكتاب ثم ذكر البيع في كتاب غيره مما
 الأقسام كاصنع في شئ أو فعله لا يقال بغيره فلو قيل بغيره فلو قيل بغيره فلو قيل بغيره فلو قيل بغيره
 جميع أنواعها كالأقسام بالاعتبار المحبة والاشارة وهو يتوهم ما يرد في الأقسام ولهذا أحكام خاصة
 بنوع دون نوع كالحكم خصوص البيع وخصوص الأمانة وعقد ذلك ذكر الأقسام الثلاثة المشتركة بين
 التجارة في كتاب من ذرايع البيع في أبحاث تخص أحكام البيع بكتاب يخص أحكام البيع
 نوع بكتاب كاصنع في شئ أو فعله لا يقال بغيره فلو قيل بغيره فلو قيل بغيره فلو قيل بغيره
 من الكتاب بكتاب كاصنع في شئ أو فعله لا يقال بغيره فلو قيل بغيره فلو قيل بغيره فلو قيل بغيره
 البيع الذي هو بيع ما يحصل به على وجه هو ما ضده الكسب فلو ضده به الفسقة أو
 القوت لم يكن في المكاسب بالمعنى المتقدم وقع فيه البيع والمكاسب عموم وخصوص من
 عيها في بيع الأعيان للمكسب وبيعها بالبيع بعض الفسقة ونحوها وبيعها بالمكاسب بعضها
 والقيل ونحو ذلك ولو لم يصرها الشئ والشهيد في شئ لا اعتبار الذي ذكره لها في حسن ما
 الحق في بيع وشئ والشهيد في الفسقة ونحوها بالاعتبار الذي ذكرها سابقا والأحكام اثباته
 وإن عمت غير البيع من أنواعها إلا أن بعضها ونحوها ما غاها إنما في البيع فلا غاها في ذرايع البيع في
 وتخصيص أعم من أنواعها كل كتاب بعد ذكرناه هو الوجه في تخصيصه من هذه والبيضاء في
 عنابيل وغيرهما تخصيص التجارة بالبيع والاشارة كما يترتب له ما من البيضاء ويصفى له بها إلا أن
 عن شئ من قوله في تخصيص التجارة من الوجه الذي جاء على تناول ما لا يتركها على ذلك
 المراتب ويجوز أن يرد بها الاستقلال مطلقا وانضمامه إرادا لأطلاق الاستقلال أي سبب
 بالبيع أو بغيره مع هذا الركن كان أو مع غيره وعنده عند قوله تعالى أنهم من التجارة ولا بيع عن ذكر الله

أنه بعد قوله أن لا يتصل بمعاملته أو عجزه قال ذكر البيع بالغة بالفتح بعدا لتخصيص أن يرد به مطلق
 المعاصرة أو بأمر أو بغيره من شئ التجارة فإن لم يرد بغيره بالفتح وبقوله بالفتح أو بغيره بالفتح
 لأنه أنشأها وميدانها أو بغيره بالفتح قال في حقه كذا إذا حمله انتهى قبل منتهى قوله تعالى
 تحسبون كما دهاؤكم من ربه عتقا لعمول الأيدي أيضا اختصاصها بالبيع والاشارة لخصفها قوله
 غير التجارة في جميع البيع ووجوده لخلال من وجه التجارة التي يجوز للبايع أن يوفيه ثم في غير التجارة
 المحرم وأما وجه الحرام من البيع والاشارة بل من غير علي بن إبراهيم في قوله تعالى تجارة عن زامن يعني بماله
 والبيع لخلال بل يتكمن المستوص في ركنه ما لا التجارة وفي المقام أن موضوع التجارة يفتق بالبيع
 فلت عتق وموضوعها غيرهما وذكر عتق وموضوعها بالاختصاص لا يفتق بغير عتق وموضوعها
 كما هو واضح كما عرفت من أن ذكر خصوص البيع والاشارة إنما هو باعتبار أهلية وغيره مما
 أنه الإشارة فلا يفتق لخصائص التجارة بالبيع والاشارة من كل من أراد المكاسب بل سئل ثم ذكر
 المناجر في باب آخر حيث ذكره أحكام البيع وأقسامه مثل المعينة في المعينة والاشارة في قوله
 والجل في السراير وسلا في المراسم وغيرهم نعم عن ابن فضال أنه بعد أن ذكر التجارة بالاشارة بالبيع
 قال وبحث فيها على أن يستفاد من المكاسب لا يفتق عتقها كسبها من جهة البيع والاشارة استفاد
 البحث إلى أحكام الكسب بغيرها كاستفادها من دار أو من سلطان قال ولهذا من عقد للمكاسب بالاشارة من
 الفسقة كاشارة في أنها بغيره أن يفتق للتجارة كتابا أو ما جاز الاستفاد من التجارة إلى المكاسب
 العكس كالتجارة أحكام التجارة أنه يفتق عن أحكام العقود وأقسام البيع وهي ثمة القسب وليس
 المكاسب والعادة بالبيع إلا أن غلبت الأثرة انتهى وهذا منه أنه وإن استغنى عن اختصاص التجارة
 والاشارة لأنه كثر في عتقها عتقا مما هو المقصود من التجارة عرفا وما سيجي من تعريفهم
 ونريد به الحرج لها بأنها انتقال شئ مملوك من شخص إلى آخر بغير عوض عند عتق حبه الأثر في ذلك
 وأما جرمه فإن من يفتق كل منها بالبيع والاشارة وبيعها من الأمانة والقتل وغيره أن يفتق
 بين المكاسب عموم وخصوص من وجه كاصترح به شيخنا الشهيد الثاني فإنه عن ذلك وأما من

بالبيع والاشارة لا كلام فيه وهو يفتق
 موضوعها بغيرها

التجارة بعد ان كانت مبعوثا الى بيع البسج والشراة فبذلك لم يبق لها الا ما بقي الذي هو التصنيع
 المبررة في كل ما هو المشهور وعرفا والمشتا من اهل اللغة كما قيل وليس يريد بها الا البسج والشراة
 ضعيف لما عرفت من ان عليه حصولها بالبسج والشراة لا يقتضي تخفيف مريد هاهنا ومن ان
 ما دار اطلاق لا يقتضي تصفيا لذلك وما حكاه عن جدي السبيل السند شارح الحقيقة التجارية
 عند ذكر قوله انما يجب في التجارة من قوله ان التجارة صناعة الناس وهي تصدي البسج والشراة
 لتخصيل الربح لا ذلك لانه لا اختصاص لان غاية ذكرها في هذا ما عاصده التجارة فاما اطلاق
 بين ذلك وبين ما ظهر من ذلك انما هو من جهة المعاوضة المقصودة منه الاكتساب لو لم يكن
 دمج التصدي ليس بشيء من التجارة العرفية وانما هو في معناها المصدري والاشي نفس البسج
 كما استظهرناه من التفسير في المقصود بطلان صفة من اطلاقها في ذكرناه كما يظهر من التفسير
 اعتبارا بصدور الترجيح في مفهوم التجارة والكتيبا وان قال في ذلك والمقصود كون التجارة في مفهوم
 ارادة الاستدراج فاما بطلان الترجيح في جواهر الكلام من منع اعتبار الاستدراج في مفهومها في محله سيما
 بعد ملاحظة تعريفهم التجارة بما يعبر به كاستدراج وكما كان قد اختلفوا في عنوان الاكتساب
 عنونه بالمتاجر كما في عدة من اللغة وهي جمع مخرج جمعه باعتبار كثره انواعه المتصلة في الكلام
 من عنونه بالتجارة كما في فتح وقيل وعلم ان كثره وفلذع من انه ليس بمقصود هذا الصنف والاشي
 هذا مجرد اختلاف التعبير في المقصود بالجميع واحده وجه اختلافهم في التعبير وروى كل من الا
 المذكورة في الروايات كورود كل من المكاسب التجارية في رواية تحت القول الانية ونحو ذلك
 اتفقوا ثم المتخوف انما هو ان التجارة لم ينفردوا في ما عرفوا من جملة ما يتفقوا في التجارة فيها اختلفوا
 البركة الي غير ذلك مما ورد في مدعي القائلين منهم واحكام التجارة التي هي في الاصل مصدرها
 ليس بغيره انما هي التصنيع والتجارة كما صرح به جماعة فيناجر الذي عرفته التجارة وهي علمها
 عرفها اجماع انتقال مال مملوك من شخص الى اخر بما له من مصلحته وجه التماسي وهي فعل والانتقال
 الفعل لا لا في سبيله بالانتقال المستلزم للانتقال والتعبير بالمال دون العين لا عمية موصوف

من اهل المعارض او غيره او بعضا لا كاستسا
 عند التملك ولا يبيد وبين ما يملكه من خزانة
 جواهر الكلام من تعريفه كونه اعم من البسج
 وما فيه من ان مطلق عند

عنونه بالمتاجر منهم من

مفهوم

التجارة

التجارة منها ومن الذين بالمنفعة والعمال حصولها بالبسج والتصنيع والاهبة والاعارة وغيرهما من عقود
 المتعاضات وانواع التجارات عبادات العين التي يصدق ان سبيلها بالبسج والتصنيع والاهبة والاعارة
 فخصلا جامعها التعريف بالتعبير بالعين يمكن فذلك ان المال في التعريف لا يشمل عملا تجاريا له ليس بالمال
 ومن ثم لا يمتثل به الفسك في رتبة عمله ولا يمتثل بالحس والتعريف فلا يشمل التعريف المتعارف به والمال
 والمساواة والتسوية والرقابة واجارة والتعريفه العمل بين وصفة او عمل من مثله وسبيل العين في العمل
 او اجارة فاعبر هو عمل تجاري وغيره ذلك مما هو من التجارة وطرفه واحد من فيه ليس بالمال ومقابلها عمل
 بالمال وخلافه الحائز في المنافع لعمل فبذلك العين زبانا للمساواة جيب نفوذها عليه لا هو
 الا لا يشترط في جواز دفع المال كونه بازاء المال ومن ثم يجوز دفعه بازاء العين لما فيه كحق الضم
 وضمان عمله المتأخر في القوة المعرفية ليس كونه بالمال كقول سبيل به الفسك افعال بالعين والاهبة
 حقا للمساواة فبذلك المنافع عليه ولا يشترط افعال بالتعريف ما فيه المقتضى بل التعريف يملكه ما لا كان
 من المحقق المملوك ولذا يصفه المتأخر ولا يصفه بالحق ويطلق ان دفع المتأخر الاجارة واطلاقا لما
 الاعمال اجماعا اعم من باب التجارة والاول اليه والآخر يمتثل حقيقته لا عرفه ولا لغة فطاعة لا
 اعتبار المتأخر في القروض وسبيل المال التملك في التعريف به والتكليف المحقق منه ما لا يكون في سبيل
 والتكليف المتأخر في القروض والتكليف على القود جاز في التجارة على نفس وطرف لا يكون تجارة حقيقة
 عنه حقيقة لغة وعرفا كما ظهر به العلامة في المحكي من كثره فلا يمتنع في التعريف عدم بقوله لذلك
 الجاهل المتعريف في الاول وهو التماسه على التخصيص مع غيره وقد ليس بالمال وفي الثاني القائلين وهو ان
 الاجاب فيه من الترجيح والقبول من الترجيح كقول الاول والمال للمدفع فيه وفي الثالث فداء لا يمتنع
 في الثالث وهو حق اقتضاء ليس بالمال ايضا فلا يمتنع في الترجيح فطاعة وصداقة التعريف على افعال التجارة
 بالمعنى التي لا يملك على المال كحق التجرى وحق الشفعة وحق الخيار وحق الكدسة وانما هو المحقق التسوية
 ذلك ما يصدق عليه التعريف دون المال بوقف على صلاحية التعريف في القوة المعرفية ومعها انما يقع
 فيها الاسكان في هذه من انواع التجارة ودخوله في المعاوضة المخصصة لمجرد جعل المحقق هو في البسج

المحقق

لا بعيدا عن ارضهم فاما بناء على الاحتمال الآخر من عدم انقضاء حصصهم عليهم الا بدفع المصنف
 الغيبة اليهم فهو انقضاء بالاولا فافهم ان قلنا باستقرار عودته في نفسه بحجته الحق ونوفته قلنا قلنا على
 دفع الغيبة اليهم والا فلو قلنا بانها تدفع الغيبة اليهم فيبقى عليه فلا وجه لاجلهم بعد ان اخرج
 حج لا فائدة من ان لا يرد من المعاصاة انما هي الغيبة في مقام المعاصاة فلهذا وجب ان لا يرد عليه
 صريح الحق الثاني في تحكي عن جامع المعاصاة به حج شبهة في السبع نعم خرج سبيلنا ان لا يرد
 ذكره بناء على اننا قلنا ان الله لا يقبل من احد عذرا ولا حجة الا ان ياتي به من نفسه لا من غيره
 عليه ونحو ذلك من الامور التي لا تستحق الاستسباب عن ان لا يرد عليه من غير ما جازع المقاصد من ان لا يرد
 ويكون ان لا يرد عليه في كل حال ولا يرد عليه في كل حال ولا يرد عليه في كل حال ولا يرد عليه في كل حال
 لم يبق له ان لا يرد عليه في كل حال ولا يرد عليه في كل حال ولا يرد عليه في كل حال ولا يرد عليه في كل حال
 المكاسب من حيثها في كل حال ولا يرد عليه في كل حال ولا يرد عليه في كل حال ولا يرد عليه في كل حال
 من ان لا يرد عليه في كل حال ولا يرد عليه في كل حال ولا يرد عليه في كل حال ولا يرد عليه في كل حال
 الاحكام المكاسب من حيثها في كل حال ولا يرد عليه في كل حال ولا يرد عليه في كل حال ولا يرد عليه في كل حال
 لها وفيها لم يرد عليه من انواع المكاسب في كل حال ولا يرد عليه في كل حال ولا يرد عليه في كل حال ولا يرد عليه في كل حال
 بالعلم في كل حال ولا يرد عليه في كل حال ولا يرد عليه في كل حال ولا يرد عليه في كل حال
 انما استقامت لاختصاصها بالبيع والشراء في كل حال ولا يرد عليه في كل حال ولا يرد عليه في كل حال ولا يرد عليه في كل حال
 المعاصاة من القتل والاعذار وغيرها في كل حال ولا يرد عليه في كل حال ولا يرد عليه في كل حال ولا يرد عليه في كل حال
 بما عرفت في كل حال ولا يرد عليه في كل حال ولا يرد عليه في كل حال ولا يرد عليه في كل حال
 ولا يرد عليه في كل حال ولا يرد عليه في كل حال ولا يرد عليه في كل حال ولا يرد عليه في كل حال
 من الزيادة والقبضه في كل حال ولا يرد عليه في كل حال ولا يرد عليه في كل حال ولا يرد عليه في كل حال
 جميع القصد من البيع والشراء في كل حال ولا يرد عليه في كل حال ولا يرد عليه في كل حال ولا يرد عليه في كل حال
 الاحكام في كل حال ولا يرد عليه في كل حال ولا يرد عليه في كل حال ولا يرد عليه في كل حال

يطلب بدفعهم ونقصوا بغير حجة او رواية او بحجة زائدة او بنقصه كل لوازمها في هذا القصد فاستأنفوا
 فيها اصرارها في غير ما عتبرت الواجب زائدة على اعينها وانما اعينها وفي غير ما عتبرت فاستأنفوا
 حج تصرف ولا يرد ولا يجري عليه الاحكام الثانية لتصرف ولا يرد الواجب في كل الواجب ولا يرد عليه في كل
قوله واما وجه الحرام فلا يرد الواجب ولا يرد عليه ولا يرد عليه في كل الواجب ولا يرد عليه في كل الواجب
 ونقصوا العهد والتمس وجه الكافي في زوده وراى طهونهم وعادوا الحق واهله وشهدوا انما قل
 واهله وهذا هو الركن الثاني وحاربوا الله وانبياؤه المسلمين وعباد الصالحين وقتلوا الانبياء و
 الاوصياء والعزة الطاهرة وجاروا عباد الله وغلواهم واظهروا الفساد في الارض من عاقب الله ادم الي
 السناد وابعاد حطهم بالكر والفر في عليهم كفة الله ولعنه ملكه وورسله الي يوم الدين **قوله** الا
 القصد في نظير القصد في كل حال ولا يرد عليه في كل حال ولا يرد عليه في كل حال ولا يرد عليه في كل حال
 ان مطلق القصد في كل حال ولا يرد عليه في كل حال ولا يرد عليه في كل حال ولا يرد عليه في كل حال
 يكون في حال القصد في كل حال ولا يرد عليه في كل حال ولا يرد عليه في كل حال ولا يرد عليه في كل حال
 المحرم من عدم المسلم وعونه وعصمه **قوله** من وجوه التجارات التي يجوز للمبايع ان يبيع ما لا يجوز له
 كل المشتري الذي يجوز له شرائه ما لا يجوز له بيعه في كل حال ولا يرد عليه في كل حال ولا يرد عليه في كل حال
 وشدة الاصلها بها وحصولها غالبا بها وشيئنا حكم غيره من الماومات المحقة بها التجارة من
 ما يجوز بيعه وشراءه ولا يجوز له الا حضا من التجارات بها كل نوعه ببعض ما هو من صدق التجارة
 بلغة على مطلق الكتاب لطلب الزن وجلب لرجع والتمس في كل حال ولا يرد عليه في كل حال ولا يرد عليه في كل حال
 كله حلال سعي وشراءه واما كرهه وشراءه به فغيره من ذلك على وجهه من وجوه التجارات
 اقوى من غيره في اعتبارها في كل حال ولا يرد عليه في كل حال ولا يرد عليه في كل حال ولا يرد عليه في كل حال
 وجوه الحرام من البيع والشراء في كل حال ولا يرد عليه في كل حال ولا يرد عليه في كل حال ولا يرد عليه في كل حال
 او كاحد او كله واما كرهه وشراءه به فغيره من ذلك على وجهه من وجوه التجارات
 ان مراده من وجوه تجارة الثانية بالكلية او بالجزء من اعتبارها في كل حال ولا يرد عليه في كل حال ولا يرد عليه في كل حال

لصيرورة المتغير عينا لا يقبل التقلد والظهور كغير العين وهذا هو الظاهر من قوله ثم وجه من
وجوده المتغير ما سياتي في من مقتضى من دعواه ظهورا للوجه في القنوان فانما مراد من وجوه المتغير
التي لا تكون في كتاب التمهيد في حجة القياسات لا في حجة القياسات المروية والقياسات المتروكة
التي لا تكون في كتاب التمهيد في حجة القياسات لا في حجة القياسات المروية والقياسات المتروكة
بذلك عطفه وهو يكون فيه من وجوه على حدة من القياسات المذكورة في كتاب التمهيد في
حجة القياسات كالمسئلة والتميم والحجج والتميم في قوله او يوجر نفسه في هذه المسئلة
فيهم هدم مما يجدونه حرا لا حرا من هدمها لاصلاحها او تغييرها بالاحسن في ذلك
الانسان نفسه هدمها للاصلاح ويحدها بغيره لان هدمها لذلك جانب بل يستلزم هدمها او كلها
انفاق ضوعي وبعبارة اخرى هدمها للاصلاح في نه حرام وهو من لكانا لو بعبارة بل قد يوجب
حتميا بوجوب التعميم والتعميم في قوله او يوجر نفسه في هذه المسئلة او يوجر نفسه في هذه المسئلة
اجارة الانسان نفسه في قوله او يوجر نفسه في هذه المسئلة او يوجر نفسه في هذه المسئلة
او عمل انصافا والمراد منها تضاد التصور المحتمل من دعوى الارواح على خلاف انسانا وغيره صغيرا وكبير
حيا وميتا ذكرنا في ان عمل انصافا وبرها حرية انفاق ضوعي وتساوي رواية فخر في الاجارة على
عملها وانما تضاد التصور المحتمل كالصوت المنفوخ في الوسادة والكون في نحوها تضادها
غير محرم انفاق تضاد ضوعيان لم يكن من التصور الجلية وكذلك ان كانت منها على الاستقلال في
الرواية فتكون الاجارة على عملها اجارة على الاعمال المماثلة جارية في وسائط
بمقتضى ذلك عشرها في محله انشاء الله **قوله** فخر على الانسان اجارة نفسه فيه او له او يوجر
اوله المراد اجارة نفسه في امر يفرق عنه من جهة من الجهات تصنع او حفظه او عمله او عمله كعمل الحر
غيرها من المسكرات وصنعها او غيره ذلك ما سياتي في او يوجر منه اوله عطف على نفسه في مقتضى
يحرر على الانسان اجارة نفسه في ملكه كدابة وملكه من ماله او دابة او غيرها جارية في مقتضى
كذلك او غيره من له الولاية عليه **قوله** وما اشبه ذلك من صناعات الاشربة المحترمة في ذلك

المحرر وهو التصور

منه في هذا

منه وفيه النسا وصناعاته فيهم في المقام عدم امكان هذا كثيرا لأمثلة المذكورة في الرواية مما يجزئ منه
انصافا لا يكون له انفاق محله ان لا يشرب الاشربة كثيرا لأمثلة المذكورة في الرواية مما يجزئ منه
جعلها مما يجزئ منه انصافا وصناعاته فيهم في المقام عدم امكان هذا كثيرا لأمثلة المذكورة في الرواية مما يجزئ منه
ما يجزئ منه انصافا وصناعاته فيهم في المقام عدم امكان هذا كثيرا لأمثلة المذكورة في الرواية مما يجزئ منه
اعتماده بما ذكره المتوهم من المصالح والمنافع النادرة وما في نظره في العرف والعادة كالمعصية وما
ثابتا لان الزيادة معتبرة بان نفس صناعاته لا صلاح فيها ولا منفعة فيها لاندرة ولا غير هذا ويجزئ مما
صناعاته قوله ما حرم الله الصناعات التي يجزئها من الصناعات في ان الصناعات
هو في التصنيع لا المصنوع وكذا قوله وما اشبه ذلك من صناعات الاشربة المحترمة في ذلك
المنفعة المحللة النادرة في التصنيع لا يوجب كون التصنيع الذي لا منفعة فيه اصلا مما يجزئ منه الصناعات
محصلا بل هو منه قطعاً كيف لا ولا اشربة المسكرة الحرة فيها وفي صناعاتها كل الصناعات **قوله**
وما كان محررا اصله من بائنه لم يجزئ ولا اشربة انفاق اطلاق قوله لم يجزئ به وبذلك يقتضيه عدم
بيع ما حرم اصله وعدم جوان شراؤه مطلق وان فخر له نفع محتمل تمام ان يكون اذنا شخصه بما اذا لم
له نفع محتمل اصلا كما فعله المصنف فيما سبأ من دعواه ظهوره فيه وجوز بيعه في المنفعة المحللة
غير محله بما وان ما حرم اصله وان فخر له نفع محتمل اذ لم يكن منه فوادم الناس قطعاً وحصر
البيع بكمالها كان ملائماً هو فوادم الناس ببيع لهم الاستغناء **قوله** فتقول مذحرج عادة غير
على تقسيم المكاسب في محرم ومكره ومباح فلهذا المصنف الواجبية على وجودها في المكاسب
مذحرج عادتهم على تقسيم المكاسب باعتبار معناها الاصولي الذي هو موضوع الفارة ومحلها وما يكتب من حيث
الحكم الشرعي للمارز بما يتعلق به الفارة المحرم ومكره ومباح لان حيث يتعلق الحكم الشرعي بغيره خاصة
من حيث جبرته في حاشية عطفه حيث فيه بالحكم الشرعي للمارز من حيث ثقله بعين خاص وعامة
المثال والاهو يتعلق بالاعيان وبالمنافع والاعمال فان ما يكتب في البيع المبيع والشئ وفي
المنفعة لاجرة والعلم والحرمة في بيع العبيد والشئ والصناعات التي لا يقع عليها وفي اجارة المسكر

نفس الامر ولا استقام به في جهة اخرى والامارة الواضحة عليه وهكذا المعارضة على الاحتمال المحتمل فلا
يقتضى محلا ففارة والكتب متعلقة بالاعيان فلا المناقح بل هيها واما ما من حيث عاقل الحكم الشرعي
وتعني اليه الامكام اقلية دون الواجب والمندوب هو ظاهر من مقتضى ذلك من جعل المصالح المتما
انظاره في تعيين الاسم كما ان الاشارة في جواهر الكلام من ان العلامة في جعل المصالح الفارة لا صلا
عن ان الواجب ما مضى اليه من ثبوته وعونه عباله ومن المندوب ما مضى اليه الموسعة عليهم فحقه
لان يجوز عدم ما ذكر من الواجب لانه لو دل على ارادة من اشارة الفارة لذلك عند حل في ثلثة الاول
الاعيان التي هي محلا على خلاف ذلك فمضاهيها وبما احتان في حق تصور لعلنا في ارادة فعل
سما من المعارض لعلنا اخذ ذلك ما ذكره في جهة العقيدة في شرح عند قول عند هو قسم بانفس
الاحكام الخمسة من قوله لا اقلية بترك الواجب المندوب في كلام بعض الكتاب والمكره في كل
آخر وكل من جبر ان اهل الواجب والامتناع مع ارادة العقل في العنونة ظاهرة في معنى الاحكام
ذكر الاحكام الاعيان في هذا الاسم ومع ارادة المكان بلزم الخروج عن ظاهر القول وفيه اسكا
بالكلية يحصل باعتبار الحقيقة فيه فظهر ان ذكر الاعيان في هذا الاسم باعتبار العقل بها ان
لم يافاد ان العقل في عنوان الا ان تقسيم الى ثلثة سواء كان من الواجب المندوب والمباح
المكره الذي لم يمتدح من ثلثة الامور لان كان المقسم نفس العقل المتقسم الى الاحكام الخمسة كما انه لا يمتدح
للتقسيم ان كان المقسم موضوع الفارة لا فضا كما هو مرجع في الشرايع وقع بالكتبية واللعنة
قال تقسم موضوع الفارة الى محرم ومكره ومباح وقد عرفت وعبرها ما عبر فيه العنوان بانفس
ومعهم ما ذكره السيد الخليل في ارباب من انه بعد التكميل تقسم موضوع الفارة الى الاحكام الثلاثة
المنجزة باستيفاء اليه الاشارة في قوله بانفس التي هي من ارادة الوجوب والاستيفاء في كل
وتعمل كماله لانها من عوارض الفارة ولا يرد عليه ما من بعض اشارة من الاشارة بان من
الى الخمسة لم يحصل مورد الفارة محلا بل مورد في كل واحد من الكتب والظاهر انه في كل واحد
حقيق في علمه على من حيث انه بعد ان ذكر وجه عدم انضمام الكتب من حيث فاعله من غير ان

الى الخمسة

والندب

والندب وجها فاعلم ان من حيث فاعله من غير ان الاحكام الخمسة ان لا اجل فاجعل هذا التقسيم
والقسم الا ان جاسا ولم يعلم التقسيم الا ان جعل التقسيم انكس من حيث الحكم الشرعي سواء كان
الحكم من حيث فاعله بالغير انما من جهة اخرى وفي قوله هذا انما ذكره في جهة التقسيم في كل
شرح قول الحق الفصل الاول في الكتب وهو يقسم الى محرم ومكره ومباح في جعل المصالح
ثمة كما روي ذكر جماعة انفسا بها الى الخمسة اضافة الى الوجوب والمندوب وعلا من الواجب مضى اليه
وعونه عباله ومن المندوب ما مضى اليه الموسعة عليهم حيث شق الحاجة فيه وكل من القسم
وان كان ما هنا احسن من الاجل في الخمسة كما لا خلاف في اقلية فان مورد القسم في ثلثة ما يكتسب
العين والمنفعة والظاهر ان الوجوب في الدنيا يرد عليها من حيثها عين خاص او منفعة بل ليس بها
وهو فعل المكلف ومورد الخمسة الاكتساب الذي هو فعل المكلف ومن ثلثة ان يقبل القسم الى
فيما يمكن فيه من ارباب من باعتبار العوارض اللاحقة له واعتزله شقنا في جواهر الكلام بان
والمنفعة من حيث كونها كانت لا يرد عليها الوجوب المندوب لا يرد عليها با في الاحكام الخمسة
العرفان بين ذلك الجميع في عدم التعلق بها الا عيب مثل المكلف في تفصيل اعراضه المزبور هو ان
ما يكتسبه عبالا كان او منفعة بغيره من حيث هو مع قطع النظر عن تفاوت فعل المكلف لا يكون من متعلق
الاحكام اصلا ولا يمكن ان يضاف اليه من ارباب من حيث المكلف والكتب من موضوعه كما من ان الاحكام انما يقسم
الى فعل المكلف في الاعيان ومنها الاعيان الخمسة من حيث هو مع قطع النظر عن تفاوت فعل المكلف في الاعيان
شع من الاحكام ومع ملاحة فاعله بانفس من ثلثة احكام هي هذا الاعيان في كل واحد
منها فليخرج اما اشتركت جميع الاحكام في عدم انضمام الاعيان والمناقح بها جميعا او محلا او اشتر
في انفسا بها محلا فاعله بانفس من ثلثة احكام هي هذا الاعيان في كل واحد من الكتب والظاهر انه في كل واحد
لا يمتدح من ثلثة الامور لان كان المقسم نفس العقل المتقسم الى الاحكام الخمسة كما انه لا يمتدح
مثل من في طريقه ان ثلثة اشياء بانفس من ثلثة احكام هي هذا الاعيان في كل واحد من الكتب والظاهر انه في كل واحد
وجوده في ثلثة اشياء او لا تعرف من ذلك ما جعل به في الكتب انما في ثلثة اشياء او لا تعرف من ذلك ما جعل به في الكتب

واما من جعل التقسيم جاسا

في نفس اعم من وجوبه او استحبابه بعين او متعينة او متعينة خاصة من حيث الذات فلا وجه لما في له
 بعض المحققين من ان ما ذكر في وجوب عدم انضمامه بالوجوب في الذنب كالوجوب بالاحتمال
 حقيق في حاشية على اربعة من احكام انضمامه بالاستحباب من حيثية المبررة على سبيل التقيد
 في طاعة انضمامه بالاستحباب فيه موجودا او لا وادناه يرجع ما في جواهر الكلام من ان ذلك
 سلم في الواجب امكن منه في المكروه كما كان ثبوت استحبابه بالنكس بعين الاعيان كالعدم في
 غيره من الذنوب في وجوبه ان لم يكن فيها لاجل انكسارها فلذا قول جعلها في اجزاء الذنوب
 الفجاءة في انفس المفسدين ذلك قوله من ان كان التثبيل للشرع على انما هو اعم من انما هو
 والواجب بالانضمام الى الواجب كفاية خصوصا اذا اعتقد قيام القربة في قائل الله في وجوبه
 ان استحقاق الترتيب للشرع الذي في الترتيب في وجوبه من حيثية المبررة لا هو لا وجه خارجي حاصله
 والاعيان وكذا انما هو في الناس والحيوانات به ووجه حاجتها في الاستحباب التي هي في الذنوب
 ليس حسنة الذي في الامور خارجة كونه على الانبياء ووجوب انضمامها الى الواجب عند اعتقاد
 الترتيب ليس حسنة الذي في الامور لو فاضل النظام والتمسك عليها كغيره لا وجه خارجي من حيث
 بالذات مكرهه كالحمل كالهجرة والقتال ونحوها وما من حيثية التقية التي هي في غير ذلك من الاعيان
 على الاستحباب انما في الواجب ان مثل الفجاءة والحياء كونه انضمامها الى الواجب كفاية اذا اضطر
 الناس كسائر الواجبات كالكفاية فان الواجب على هذا الحاح لا حيل في توسعة موضوع ذلك كعب
 يقولون ان الاعيان لا تنضم لا تنضم الى الوجوب الاستحباب مع ان المراهقة لا تنضم الى الوجوب
 ان تخفها خارجة بل لا اعم منها ومن الاحكام والاعمال عموما من حيثية المبررة كغيرها كالحمل
 عند عدم انضمامها الى الوجوب من الاعيان المحرمة نحو عدم حملها الاضطرار خارجة للموجود في
 كالمسئلة والحج والعمرة والكلية المحرمة ونحو ذلك هو صنف جدا لان الوجوب في ذلك ليس للشرع
 بل انما هو لما ذكره من اضطرار الناس في ذلك وكذا الاستحباب في ذلك ان لم يكن على ذلك
 لا حيل في توسعة المسئلة الذي في ذلك ما خارجا عن محل العرض وعنه انما الله في ذلك

ان كان

ان كان فيه جرم في غير اوبكره النكس به بالذات وان كان فيه حسن ذاتي فيجب ان لا ينكس به
 بالذات فانما تنضم تلك الاحكام حقيقة فعل النكس بالمصلحة والمصلحة الكامنة في الذنوب
 وهو ان ينضم اليها من حيث الاحكام سواء كان في ان ينضم اليها من حيث المصلحة المتضمنة للوجوب
 ليس وانما ينضم اليها من حيث المصلحة المتضمنة للوجوب لا من حيث المصلحة المتضمنة للوجوب
 من القين وان كان محكما عقلا الا انه غير متحقق في الخارج كما عرفت من حيث هذا مصداق الى
 حمل كلامهم في انفسهم على انما في ان ما ينضم اليها فاقبال ينضم بالوجوب والواجب لا يباح
 بالتحكيم الاخرين الا اذا كان الامور له سوي الواجبات كالكفاية وبعض موارد خاصة وكيف
 صدم انضمامه بالوجوب والذنب من حيث فاعلمه بالاعيان المخصوصة ظاهرة وانما انضمامه من
 المحبة بالاحكام الثلاثة واجبة في ذلك لان فعلها بالاعيان بالذات ولو من حيث فعل المكاتب
 اعيان خاصة فوجب بالذات حيلة النكس على اوبكره او ابا حله مما لا يباح وعنه وهو ان
 التي لا تحتاج الى البرهان وبذلك كله وجه شجاعتها في جواهر الكلام انفسا مستقيمة في ذلك
 لعشيان فاعلمه بالاعيان بالذات الا انه في الامور مستقيمة بما هو وارده على من انما هو
 كالحمل ما ذكره من الامور المستقيمة على سبيل التلخيص لاصحاب القين ونحوه ثم ان شجاعتها الثانية في
 في وجوبه ليس في ذلك ان النكس به اما ان يتعلق به بتمام لان الثاني في التلخيص والاول ما ان
 انما هو انما هو في بعض الامور الحرام والثاني في مكرهه ودراره بقوله في الثاني في التلخيص
 المحض عينا وهي التلخيص لا بالاعيان التلخيص والوجوب والذنب وهو ما لا يكون فعلة
 فان ما لا يتعلق به بل ان يتعلق به امر وجوب او يفي في ذلك لا يتعلق به امره فان اراد هذا المحض
 فحقا في المحض لا ينافي قوله بعد ما نقلناه ولم يذكر انما هو في التلخيص في الامور في وجوبها
 الوجوب والاستحباب الاقامت من الفجاءة كاستحبابها في انضمامها مع ذلك يدل ما ذكره من ان
 عند انضمام محل الفجاءة كمنضمها الى الاحكام الخمسة وان اراد التلخيص بالمعنى الاخر كما هو ظاهر
 فيه وعليه ان محرم عدم غلق التلخيص لا يثبت له لا حيل في ذلك مع غلق الامر الوجوب والذنب في ذلك

نزلت في هذه المسألة
بكره

اللازم عليه حج ان يقول والثاني ان يتعلق به امر لا والثالث ان يتعلق به في الشريعة
فلا يثبت الحبر على ذلك من قوله هذا لا يثبت ان عدم تحقق مورد يتعلق به الامر فيه شرعا لا يتعلق
بغيره يكون متساويا في النظر فان هذا ملزم فيجب ان يتحقق عليه حكم لا يتحقق ايضا انما يتحقق
الخاصة بان الايات والاشياء يلزم الحكم العقل القاطع فاضيق بحسن الجارية وبان جهة اشارة الكثرة
وبغير ذلك من التبعات والاحتسابات التي اقل مراتبها الاستصحاب المتناهي في اياها بالمعنى الاخصر فيجب
فلا يتصور ان يثبت بالقبول عند من غير علم من غير علم بل يثبت عليهم ذلك فان لو انتم لم تحققوا
الترجح فيها اصلا او غفروا لم يكن يوجب مبلغا يوجب خطاياها وهو مع متناهية الايات بعيد عن
وان لو ان الترجح المقتضى فيها وان بلغ مبلغا يوجب خطاياها الا انه قد يهاضه رجحان آخر
يقضي تركها فيحكم لاجلها بالاحكام الخاصة مثلا ما اتاها من حسن ضاها الجادج وعرفها
فيجب ان يكتف وتحكم بالاحكام الخاصة ان الايام المبرورة اياها عصبية غير الايام الدائمة الدائمة
فلا يمكن الحكم بهذه الايام الخاصة لا لانه الايام كالجوارح في الذين تلك لا يفتقر اليها لتمام
فلا في ما ذكره من ان لا يثبت الايام العصبية غير جدي لان نفاذ المسحوقين ولسانها وان كان احد
الامر لا يخرجها ولا احد ما على الاستصحاب او غائبة في الاول يثبتا في غير يثبتها كما في غير من امر التبعات
التا في اضيقها الرجحان منها كاضيقها بعض افراد المستحقين بعض وكان الايتب لئلا تان عتلت
بالذات المرجح بالعدم بسبب وقتا وسكانا واحوالا وغيرها يثبتا وجرالترجح الثاني وانما تان اطلاق
ما اوردته على فرض ان سببه لا يثبت بالاحكام بل يوجب الحرمة والكره بل الوجوب ايضا فان كان
الا الثاني كما لا يثبت مع الاحكام الدائمة كذا لا يثبت فيها الوجوب الثاني مع الحرمة والكره
وبعض من المعنى من كل ان حمل هذه الالفة على الاعم من الثاني والعربي فيجعل الايام عصبية
وان حملها على شملها بالانكسب من حيث تعلفها بعين او منفعة خاصة فاجعل الايام عصبية لئلا يثبت
انك لا تعرف ان الوجوب والالتزام لا يثبتان به من حيث هذه الحقيقة وان حملها على شملها بالانكسب
من حيث الحكم الشرعي لو من جهة اخرى غير التعلق بعين خاصة فاجعل الايام عصبية ايضا فاجعله

وهو مرجح

منها

نزل

ان يرد الايام خاصة وانما تان كما يظهر الايات والاشياء الواردة في اسباب انكسب اسبابا
ماضيه الاكتاب وهو لا يثبت في اياها مظنة او ما مضيه الاوقات وانما تان كما يظهر الايات والاشياء
الايات والاشياء مظنة في الغرضين بينهما وبين ما دل على اياها بعض انواعها وحسنه او كراهته من قبل
العامر الخاص بالمعصية ومما او يثبت اطلاق ان سلم ما دل على غير الاستصحاب من الاحكام اياها في قوله
ومعنى حرمة الاكتاب حرمة العقل والاستقلال بصيد ثوب الاثر أي بصيد ثوب الاثار المبرورة
على العقل والاستقلال بان لم يثبت عليها شرعا واعلمه لئلا يثبت لئلا يثبت الاثار المبرورة على العقل
الذي يبرهنه الصفة كما هو ثابتا ومن هذه المظنة بل يبرهنه الاثر المحرم المقتضى على العقل
لم يثبت العقل على كانه ان المراد بالاثار الحرمة والمطلقة الاثار المستفاد حرمها او حليتها من الجوارح
الاثار المبرورة على الاعيان التي هي في ذلك ومنفعة قال فتراده قدس سره ان معنى حرمة الاكتاب
مطلقا حرمة المعاصاة به بعض فوائده المحرمة لان ظاهره انه يحرم المعاملة بعقل الحرمة ونحوها
اي هذه القوة فلتك انما تفوق المسحوقين صلاها كانت ومحرمة ليست من الاثار المبرورة على الاكتاب
على العقل والاستقلال بل هي ثابته الشئ دائره مدار وجوده وعدمه فلو ملكه تلك القوا تان يثبت ملكية
الشئ وعدمه فان الاثار المبرورة على الاكتاب ليست بالملكية والعقل والمعاوضة بعض القوا تان
المحرمة والمطلقة لا يجعل تلك القوا تان من ثمار تلك المعاوضة بل اثارها في الملكية والانتفاع بالالقوا
وحرمة الاكتاب بالحق مطلقا لغرض حرمة الاكتاب به ولو بعضه فوائده المطلقة واضر لو اطلاق
اثره المحرم الى محرم المعاوضة بعض القوا تان الحرمة مسوق ووجه الحق في مقتضى سببها من ان
يترك من القوا تان ومنقول الاجابات كما ستعرف وصرح به بعض الاساطين ايضا فلو انهم
الاكتاب بالقيمة من العقلية مع بعض ما شرها كان العقل لا ينفذها ولا انتفاعها ولا العمل
مطلقا الا ما خرج به بغير من ضرر واجماع او سيرة قوله واما حرمة اكل المان في قاطعها فهو
على ما اوجبه الله ما لا يبرر في ذلك ولا سبب شرعي وان قلنا بعدم التحريم لان ظاهره ان
تحريم بيع مثلا الحرمة في الاثار المبرورة بالاثار الحرمة اما الوعد الاثر المحلل فلا يثبت على

ان من حيث الشئ مع فيه نظرا بعد ظهور ادلة محرم بيع مثل الخمر فيها لو اردت ان لا تأكل الخمر وانما
 اليه يكون بيعها والمعاوضة عليها بعضا اكثر من المحلل لا خلاعت عموم ادلة المعاوضة حبسا كما هو
 بالعمود ونوعا كما حل الله البيع والصلح باجر ونحو ذلك فلا يكون شريعا حتى يحرم من حيث الشئ
 اللهم الا ان يبيح ان ادلة محرم بيعها والمعاوضة عليها مضمرة في ادلة الوضوء او ان ادلة محرم فكذا
 ادلة المعاوضة حبسا ونوعا مضمرة في ادلة المعاوضة على غير المحرم ونحوها فلا بد من ادلة المعاوضة عليها
 ادلة المعاوضة او يثبت في دعوىها اخذها فيكون شريعا ومحرم وبطل من حيث الشئ او يثبت ان يثبت
 عليها بالقياس لغيرها ان كانت بالقياس لغيرها الخارج من العمود المسدود له المفهومة من البيع
 ونحوها لا بد من دعوى محرم ادلة المعاوضة حبسا ونوعا لما حقق في محله من الضرر او في بعض
 المتعارفة المفهومة فيكون شريعا ومحرم من حيث الشئ ومن اكل المال في بيعها بالها انما
 على هذا البيع وغيره صرحنا في صورته بان القسححت واما فيه فلا وضاد البيع كما بين
 بالخبر فيما لو تعلق البيع في بعض البيع او بجزءه او بامر خارج ملزم له كذا في بعض
 فيما لو وضعت شرط او جرد مانع وكذا القصة كما ضعف مع عدم الضرر فيحقق مع جها لو
 انتهى فيه بامر خارج غير ملزم له كما في البيع وقت النداء المتيقن من عدمه او خارج عنه
 مما يكسبه بغيره انما هو الظاهر في لغة عند الاطلاق والتشخيص في الفروع التي هو المراد
 في الاخبار المخصصة فيه كالبيع الخمر في الدين ونحو ذلك العرف في فروع من الفروع المعينة
 الوضعية الذي هو العناد وعدم نسيب الاثر كما يظهر من الخبر المضمرة في قوله ثم اذا انقضت فلا يحد
 والخبر الذي يثبت القصة عند الحكم الوضعية المسلم لا يستعمل في اكثر من معنى واحد غير الجواز عند التعيين
 انما انما يعم من الخارج من جملة او غيره من الادلة التي من عدم الدليل على القصة ومن مزايا
 انما هي القاصصة يكون انما لا يشاء الى الحكم الشئ في الوضعية حيث يتعلق بكيفية المعاملة لا من حيث
 ولا من حيثية انما لا يثبت الصنع احدا من ههنا كقصة لا يحكم في القصة في القصة في القصة
 مستغنا عن الخارج من نفس القصة الاولى الا كقصة الجواز في القصة عند ما استثنى بياضها من

مقرا واجماع اوسيه كاتر ان الكافر وكلاهما القصد والمباشرة والفرع والمباينة والاصل مستحق للاسقاط
 دون القصد في الذات كالمستحق والمراد بالاعتبار القصة ما بين القصة بالذات المذكورة في جميعها
 او بالاعتبار باعتبارها بالمستحق ليقول لها انما هي بالاعتبار في القصة بوضعها بالذات المذكورة في جميعها
 عموم الاثر الذي هو مطلق القصد وما عداه سببا بعتان فلما بوضعها بالذات المذكورة في جميعها
 من باب عموم الجواز ان فلما بوضعها بالذات المذكورة في جميعها فلما بوضعها بالذات المذكورة في جميعها
 الحق في الثاني في جميعها من باب عموم الجواز ان فلما بوضعها بالذات المذكورة في جميعها
 جامع القاصد من ان عاينته بغيره باللفظ حقيقته ومجانزه اللهم الا ان يبيح ما ذكرناه من عموم الجواز
 فيكون القصة في صورة من ناسبه المراد وحل الاعتبار القصة على القصة بالذات غير ممكن في القصة
 من سقوها الكافر القصة المنع من سببه والنكت لا بد من عدمه انما هو من سببه في القصة
 بالقياس كقصة الله الاشارة الى لا تعلق لا يشهد للمانع المستحق المندرج فيها في قوله لا تعلق
 القصة بالقياس كقصة الله الاشارة الى لا تعلق لا يشهد للمانع المستحق المندرج فيها في قوله لا تعلق
 المستحق ان كان في القصة بالقياس كقصة الله الاشارة الى لا تعلق لا يشهد للمانع المستحق المندرج فيها في قوله لا تعلق
 لما كان المانع المتناهي المسلم في المستحق من المانع الجواز وان كان لا يثبت في القصة المستحق في القصة
 اجابا ولا خلاف فيه في كل ما قبل القصة بغيره ذلك وهو خارج عن محل البحث في قوله الا في جميع المعاوضة
 على ما هو غير ما كونه في القصة بالقياس كقصة الله الاشارة الى لا تعلق لا يشهد للمانع المستحق المندرج فيها في قوله لا تعلق
 كما لا يخفى والحق في القصة من غير ذلك من غير ذلك في القصة بالقياس كقصة الله الاشارة الى لا تعلق لا يشهد للمانع المستحق المندرج فيها في قوله لا تعلق
 سئل الاطلاق لا يضر في ذلك في القصة بالقياس كقصة الله الاشارة الى لا تعلق لا يشهد للمانع المستحق المندرج فيها في قوله لا تعلق
 سائله لا يروى عنه في القصة بالقياس كقصة الله الاشارة الى لا تعلق لا يشهد للمانع المستحق المندرج فيها في قوله لا تعلق
 او بالاعتبار من حيث جها الا من كونه كونه الانسان والجلال فلا يلو كونه في جها اهل الجلال في
 وفي الانسان وجزءا من اهل الجلال بعد الوطى منها هو من موضوع المسئلة كما لو كونه في جها
 حال الجلال وجزءا من بعد الاشارة الى جها خارجا عن موضوع المسئلة ودخل في موضوع المسئلة

ثم نفس سائله

لا تملك في الاستعداد الذي له بعد ان يحكم هذا الشبهة العرفية فلا ريب انما لا يتبين بانها لا تملك
 غير ما كوكب القوم اذا كان الحيوان حال حروجه منه غير لما كوكب وان كان حال كونه في جوفه ما كوكب
 القوم طاهرا لا يدين عرفا بالبول وادرك ما كوكب القوم اذا كان الحيوان حال حروجه منه ما كوكب
 وان كان حال كونه في جوفه غير لما كوكب وكان في ذلك حال حروجه ما كوكب من ذلك الحين
 الحيوان من لحيات غرس غير من خضر القول ما كوكب ظاهر من خضر الخضر او من خضر من خضر خضر
 والوقت عليها حال التكون لا يوجب تحقق الاضافة حال الخرج كونه وصف للحيوان حال الخرج
 وصفه حال التكون فما حال الخرج من غير لما كوكب من الاعيان القصة العرفية العرفية وغير الملوكة
 شرا لا يجوز التكتيب ولا المعادسة عليها بل هو وعينه بل لا خلاف فاهما كوكب ما كوكب وان فز من كوكب
 كوكب هو لا يقع القتل كما هو لصريحه في سنة وعينه ما كوكب من كوكب فيه كما في زمان من جوفه
 مع دعوى الاول فانه عليه بل عليه الاجماع المحقق المحكي هذا الاستفاد من خلاصه
 العرفية من غير مع الشبهة من كوكب ان لا يجوز بعد اجامنا وعن التمكن في الاجماع
 مع العدة وعن غايه الاحكام الاجماع على حرمه سعيها وشرا نعم وهو المحقق في الاستفاد
 من عموم التصويل في غاية التمكن على الاعيان لحيته التي هي ما كوكب في ان السج بل القتل
 مطلقا مشروط بالملك وما كوكب ما كوكب في شرا القضاة وقتوي ولذا لم يعلق بها احكام الملك
 ولا بصدا والحيات في ان الاحبار في العدة الدال منها على ان شرا سعت والدال هو بصدا عن
 سببا منها حكم الاول في شرا سعت والدال بالفضل بينهما وبين العدة من هذه الحجة
قوله لحيته ونجاسه وعدم الاستفاد به منفعة محله معصومة فيها بعد اذ لا يملك
 الجلاء او الموطوءة لا تسكن ولا خلاف بين علماء الاسلام كما في جوفه بول الحيوان فاهما كوكب
 بالاسماء او بالحق كوطوءة الانسان مطلقا والجلاء في ان يحصل الاستبراء لا يملك وان حصل
 وكذا الاستفاد لا خلاف معصية في نجاسه وعدم الاستفاد به منفعة محله معصومة فيها بعد
 بول الابل الجلاء او الموطوءة للدواي والاستفاد بل ولا يملك الاستفاد بالعدم الذي لا يملك جوارا

به بل ان تصور الدال له بعد ان يحكم هذا الشبهة العرفية فلا ريب انما لا يتبين بانها لا تملك
 الابل طاهرا لا يدين عرفا بالبول وادرك ما كوكب القوم اذا كان الحيوان حال حروجه منه ما كوكب
 الابل في شرا في جوفه القوم لها **قوله** في جوفه ما كوكب القوم اذا كان الحيوان حال حروجه منه ما كوكب
 طاهرا لا يدين عرفا بالبول وادرك ما كوكب القوم اذا كان الحيوان حال حروجه منه ما كوكب
 دعوى ان طاهرا لا يدين عرفا بالبول وادرك ما كوكب القوم اذا كان الحيوان حال حروجه منه ما كوكب
 الابل من وجود الخلق في الاخرى وحده وهو اعرف بما قاله ونحو بول ما كوكب في القضاة
 اوانه في ظاهره ايضا اجماعا فتاوى به **قوله** فلما يجوز شراها اختيارا كما عليه جماعة من القضاة
 والمغلبة بل من المصنفين عموما لاجماع عليه في ظاهره من سعيها وان كانت من غير الابل والحق
 مما يملك كما هو صريح جماعة القضاة في الشرح ونحو التمهيد الثاني في سنة ومات وغيرهما من
 الالمهود وهو القضاة فلما يجوز شراها مطلقا واختيارا كما هو صريح جماعة من القضاة في الاستفاد
 كما في ذلك طاهرا لا يدين عرفا بالبول وادرك ما كوكب القوم اذا كان الحيوان حال حروجه منه ما كوكب
 طاهرا لا يدين عرفا بالبول وادرك ما كوكب القوم اذا كان الحيوان حال حروجه منه ما كوكب
 كما في ذلك طاهرا لا يدين عرفا بالبول وادرك ما كوكب القوم اذا كان الحيوان حال حروجه منه ما كوكب
 كوكب ما كوكب في شرا القضاة وقتوي ولذا لم يعلق بها احكام الملك
 ولا بصدا والحيات في ان الاحبار في العدة الدال منها على ان شرا سعت والدال هو بصدا عن
 سببا منها حكم الاول في شرا سعت والدال بالفضل بينهما وبين العدة من هذه الحجة
قوله لحيته ونجاسه وعدم الاستفاد به منفعة محله معصومة فيها بعد اذ لا يملك
 الجلاء او الموطوءة لا تسكن ولا خلاف بين علماء الاسلام كما في جوفه بول الحيوان فاهما كوكب
 بالاسماء او بالحق كوطوءة الانسان مطلقا والجلاء في ان يحصل الاستبراء لا يملك وان حصل
 وكذا الاستفاد لا خلاف معصية في نجاسه وعدم الاستفاد به منفعة محله معصومة فيها بعد
 بول الابل الجلاء او الموطوءة للدواي والاستفاد بل ولا يملك الاستفاد بالعدم الذي لا يملك جوارا

المناظرين

ابوال

وان كانت مادته في جوار المعادسة
ومعها فلا عرفتم عدم كمالها
سنت في كتابي الكلام في هذا الباب
المتفق عليه

المجلد ١

المفتي

عليهم في جوارحهم وعلما وصد عليها اختلافها سبيل الاشارة اليه وان المحرم جوارحهم واما
 فخرج سبعا الاكل لا يوال المسقة الكافرة المعصومة منها الاكل وهو سرام انفاق فزوي رواه
 ساعد عن سبيد الله عن حماد بن اشباح وعبد الوهاب قال ما تحرم في الاكل الاكل فانا نكرهه واما الكلو
 فذكره عليه السلام لا يلبس شيئا منها يفتلون فيه من ماضيا الا من غير الاكل لا يلبسها الا من لا يلبسها الا من لا يلبسها
 منها بل لا يلبسها احد الاكل من ماضيا فخرج سبعا وعلما وصد عليها ما ذكرناه في الاكل لا يلبسها
 جوارحهم وعلما وصد عليها في التكبيل بالحنث من صفة عدم الحلال في غير الجوارح واما ما
 المتقدمة في المسقة لقوله تعالى ولا تأكلوا مما لم يذكر لكم من الاطعمة الاكل من صنعة مباح الوحي
 الكبر والرسوخ في المقدم المتضمن لقوله تعالى ولا تأكلوا مما لم يذكر لكم من الاطعمة الاكل من صنعة مباح الوحي
 التباعد والحرمان الشبه ذلك من صائر الجوارح اما جوارحهم سبعا كما يشاهد في ان الله تعالى
 فيجوز في التباعد جوارحهم الاكل لا يلبسها والاصح ان يكون ذلك مما هو من ماضيا الكافرة المعصومة
 المحرم من ماضيا ليل الاكل لا يلبسها من سبعا الاكل خاصة هو كالتباعد في عدم سبعا
 المعصومة منها **قوله** ولا تأكلوا مما لم يذكر لكم من الاطعمة الاكل من صنعة مباح الوحي
 منها انه انما يلبسها في التوبة في المراد به كما في الاشارة غير الجوارح الاكل من صنعة مباح الوحي
 الحلال ما جعل من كل صفة لم يذكر من ماضيا الله اذ ابيح في الجوارح المحرمة اذا كانت الجوارح المحرمة
 باصلا لله في الاكل من ماضيا الله اذ ابيح في الجوارح المحرمة اذا كانت الجوارح المحرمة
 عديم من غيرهم ولا تأكلوا مما لم يذكر لكم من الاطعمة الاكل من صنعة مباح الوحي
 غير واكول اللحم على ما في الحرم عليها اكلها خاصة ولذا يحرم عليها ما لا يلبسها الاكل من صنعة مباح الوحي
 الطاهرة المعصومة منها **قوله** هذا وكذا لا يوجد من التوبة في باب الاكل من صنعة مباح الوحي
 حرم اكله من ماضيا الله اذ ابيح في الجوارح المحرمة اذا كانت الجوارح المحرمة
 الاكل من صنعة مباح الوحي في باب الاكل من صنعة مباح الوحي
 حرم عن كل ما حرم الله الاكل من صنعة مباح الوحي

منه

منه سبعا الاكل واما ما حرمه الله الاكل من صنعة مباح الوحي
 وان يبيح في غير ذلك كما جعل الله الاكل من صنعة مباح الوحي
 هو من الاكل الاكل من صنعة مباح الوحي
 وهذا الاكل الاكل من صنعة مباح الوحي
 يكون في صدر الاكل من ماضيا الله اذ ابيح في الجوارح المحرمة
 يخرج اذا ذكر في غير ماضيا الله اذ ابيح في الجوارح المحرمة
 ايضا في اتفاق هذا هو الصحيح في التوبة في الجوارح المحرمة
 شدة عليه كانت تكون جوارحهم الاكل من صنعة مباح الوحي
 في التوبة في ماضيا الله اذ ابيح في الجوارح المحرمة
 ويحل ايضا في اتفاق وعبد الوهاب في ماضيا الله اذ ابيح في الجوارح المحرمة
 في رواية التوبة في ماضيا الله اذ ابيح في الجوارح المحرمة
 المعصومة في الاخبار والادلة على الاكل من صنعة مباح الوحي
 كما هو مبني في التوبة في ماضيا الله اذ ابيح في الجوارح المحرمة
 الفصل من التوبة في ماضيا الله اذ ابيح في الجوارح المحرمة
 فكذا في ذلك عليهم دون غيرهم من هذا التوبة في ماضيا الله اذ ابيح في الجوارح المحرمة
 والتوبة في ذلك عليهم دون غيرهم من هذا التوبة في ماضيا الله اذ ابيح في الجوارح المحرمة
 سبعا لشيء في جوارحهم الاكل من صنعة مباح الوحي
 ودعوى التوبة في ماضيا الله اذ ابيح في الجوارح المحرمة
 في جوارحهم الاكل من صنعة مباح الوحي
 بل يبين من جوارحهم الاكل من صنعة مباح الوحي
 بل يبين من جوارحهم الاكل من صنعة مباح الوحي

في التوبة

فذلك والاك ان الجواز فيها يقتضي به بظاهرها التوقف في المنع من منع العدة وغيرهما من كونه
 القيمة التي تنفع بها ومن الحدة الثابتة في اقلها في جواربها وانما ضعف حدة ما عرفت فبما سلف
 ان المناط في المنع التماسا كما هو ظاهر ويقتضيه بعض الروايات حيث وقع التماس في منع التحريم
 عليه العدة وعظام الموتي ويحصر بها التحريم فقال ان المناط في المنع هو ظاهره لا عدم الاستماع
 لوسلم ان المناط فيه عدمه فقول ان المناط انما هو عدم المنفعة الظاهرة العائدة للمعدن ما دون
 الغير المصلحة به حصول بعض النواهي كما كالتصديق والاشارة ان احبا كما يقع من بعض النواهي
 من المنفعة التي لا يفيدها التماس في المعاصاة كما من العادة التي يخرج به في النواهي كما سلف
 ان الاستماع يؤول غير ما كولا للقيم في القرب للذوات والمنفعة من حيث لا يصحدها او ما من منفعته
 الا ان منفعته كالحرم للتحليل والعدة للتصديق والمصلحة لأكل جوارح الطيور لم يثبت بها التماس
 الاصل بخصص بالروايات والادلة المأثورة في اجماع محققان لم يكن ثانيا منقول له ثابت
 وهو محتمل ايضا وان لم يكن محتملا جازي بضعف سند الروايات العامة التامة مضافا الى
 الجواب بضعف سند ما هو ضروري لا سيما ان سلم بالتمسك في العدة الظاهرة والحكمة في
 كونه تكون اجماعا بل هي اجماع في الحقيقة لما مر اليه الاشارة في كونه في جملة العدة فيجب
 انه لا نزاع في جوارب ائنياء الاعيان القيمة في حصول نفع معصود للعقلاء فان في المنفعة
 ما لا منفعته من الاعيان القيمة يحرم ائنياءه كالحرم لانه سعة ولو كان فيه منفعته
 ائنياءه وان كان يحرم سبعة كالحرم في الحرم والتحريم للتحليل واما التحريم فان لم يكن
 الاستماع بدونه في الزرع فبما ائنياءه وكيفية بكرة ما من مباشرة القيمة وكذا تحريم
 المودعات كلها كالحجيات والعمارة والستار لخصوص الادوية في جوارب ائنياء الاعيان القيمة
 لا كلام فيه الاصل وحصول النفع واما تحريم ائنياء المودعات فليس بواضح الا انما هو المحرم
 الواجب دفعه وكذا تحريم حفظ الاعيان القيمة مثل الحرم والتحريم لكونه لغو مع عدم منفعته
 الا ان يؤدق في المحرم كالمشار اليه في استيفاء ذلك المصلحة لخاصة الا باجماع العا

٥٥

الآية

الآية

على المنع من ائنياء المودعات وحفظ الاعيان القيمة مع عدم المنفعة مما عرفت من كونه في جواربها
 المنفعة من كونه في جواربها من كونه في جواربها من كونه في جواربها من كونه في جواربها
 مثل الدم والمعدة ولم يلزم التحريم في الروايات جميعا في العواصم في الحرم والموت وما اشبه ذلك فحرمانها
 للبعد عن تحليله وان ذلك من حيث هو كونه في جواربها من كونه في جواربها من كونه في جواربها
 لم يلزم اجماعا بل هو في المنع من ائنياء المودعات والاعيان القيمة بل بظاهره المنع عنه وان حصل بها نفع
 في خصوص بعض المناهي خرج بالتمسك كما مر اليه الاشارة **قوله** واما السبيل في جوارب الاعيان
 بجوارب عدها ما عدا الانسان فالحال ان المنع على عدها الانسان وفيه نظر يقتضي حجة ما عرفت ان
 ليس في قوله كما مر به التمسك بالحد وان الظاهر هو ان كل حصة من حصة في بيان مراد من عدها الانسان
 عدها غير ما كولا للقيم من عده غير الايدي من عدها انما هو غير ما يؤول كالحرم في جوارب الاعيان
 من جوارب الاعيان والتمسك في الكمال في جوارب الاعيان في جوارب الاعيان في جوارب الاعيان
 هي منفعة محالة معصودة وعن كونه في جوارب الاعيان في جوارب الاعيان في جوارب الاعيان
 والتكسب بالادوات الظاهرة بما يؤول كالحرم في جوارب الاعيان في جوارب الاعيان في جوارب الاعيان
 والتبعية للقيم بما يؤول كالحرم في جوارب الاعيان في جوارب الاعيان في جوارب الاعيان
 كانه تكون اجماعا بل هي اجماع في الحقيقة لما مر اليه الاشارة في كونه في جملة العدة فيجب
 ان لا نزاع في جوارب ائنياء الاعيان القيمة في حصول نفع معصود للعقلاء فان في المنفعة
 ما لا منفعته من الاعيان القيمة يحرم ائنياءه كالحرم لانه سعة ولو كان فيه منفعته
 ائنياءه وان كان يحرم سبعة كالحرم في الحرم والتحريم للتحليل واما التحريم فان لم يكن
 الاستماع بدونه في الزرع فبما ائنياءه وكيفية بكرة ما من مباشرة القيمة وكذا تحريم
 المودعات كلها كالحجيات والعمارة والستار لخصوص الادوية في جوارب ائنياء الاعيان القيمة
 لا كلام فيه الاصل وحصول النفع واما تحريم ائنياء المودعات فليس بواضح الا انما هو المحرم
 الواجب دفعه وكذا تحريم حفظ الاعيان القيمة مثل الحرم والتحريم لكونه لغو مع عدم منفعته
 الا ان يؤدق في المحرم كالمشار اليه في استيفاء ذلك المصلحة لخاصة الا باجماع العا

المقصود من التمسك به عليه ليحل محلها من عدم تجزئته بجمع الكسبان المختلف مع غيره في الاستفاد
 والصحيح نظر الخليل بن أن الاستفاد بالفتوح لا يوجب على ظاهرها الصنيع لها من صفاتها العنان المصنوع
 منها من الحق فأن في حاشية على أن شأنا ذلك جهزا المعاصنة عليها أن لها ما لا يقبل بها الظاهر لكن
 حقا قال هو المطاوع فما في فعله نظر واضح عليه بتأثيره في الاستفاد **فوق** وفيه ما لا يقدح في الظاهر
 فثبت له مصنفه صلاحيته في الصنيع أن هذا يجوز في جوارحه وحيثما هو بها الجواز لا ينافي ظاهره من حيث
 صلاحه القديم الظاهر صلاحيته وان كان خلافه في النظر في الصنيع لا أنه ليس له في ذلك خلاف في الجواز
 هو القديم الصنيع في غير هذا المقام إذا لم ينافي في القديم الظاهر ليس له في ذلك خلاف في جوارحه
 الاستفاد ببل في القديم والمعاينة عليه أن في غير بعضه وعندنا الصلاحيته بوجوبه في تلك المقامات
 والافعال وغيرها على كمال الصنيع وغيره لا يفسد في جوارحه ولا في المعاصنة حاشيا وهو كذا في بعض ظاهره
 محلا لمقتضى دفع عدمه وقبله على الحق كاستغناء **فوق** وأما في دفعه الواسطة المقتضية كعدمه في جوارحه
 العلم في دفعه الواسطة المقتضية له على غير ما في جوارحه من بعضه في القديم والقديم والقديم والقديم
 الظاهر وغير ذلك من مصادره كونه جامع صنفها وعدم صفاتها لما من أولها لا أن على جوارحه في القديم الظاهر
 لعدم الأكل كما مر في القبح من الأكل الحرز الجوارح في ذلك يكون من اختياره مطاوعا كان ظاهره لا
 ولا شبهة في غير هذا من دفعه في الصنيع على حرز أو تحصيله على جوارحه في دفعه المقتضية كعدمه في جوارحه
 في البيع وجوب حرز السهم بالصفحة المأخوذة على الأثر في القديم والقديم في دفعه المقتضية
 اعانة ممتدة أو جوارحه في دفعه المقتضية في دفعه المقتضية في دفعه المقتضية في دفعه المقتضية
 نظرا واضح ان أراد عدم جوارحه في دفعه المقتضية في دفعه المقتضية في دفعه المقتضية في دفعه المقتضية
 الأكتساب بعدا كان الاستفاد في دفعه المقتضية في دفعه المقتضية في دفعه المقتضية في دفعه المقتضية
 فهو كذا في دفعه المقتضية في دفعه المقتضية في دفعه المقتضية في دفعه المقتضية في دفعه المقتضية
 الظاهر في دفعه المقتضية في دفعه المقتضية في دفعه المقتضية في دفعه المقتضية في دفعه المقتضية
 منه عندنا الصلاحيته في دفعه المقتضية في دفعه المقتضية في دفعه المقتضية في دفعه المقتضية في دفعه المقتضية

هذا هو المقصود من التمسك به عليه ليحل محلها من عدم تجزئته بجمع الكسبان المختلف مع غيره في الاستفاد

في الجوارح

عن المعاصنة ولا يجوز المعاصنة عليه ولو في الصنيع ونحوه من المناهي المحللة فيكون من المناهي القادرة على المعاصنة
 منه عرفه وعادة وغيره بوجوبه للصنيع والمعاينة استلزام عدم كونه مأخوذا بكونه مأخوذا **فوق** أو أن
 استكمال في جوارحه بجمع الكسبان وعدم الاستفاد به إذا وقع في خارج القوم كجواز الصنيع في الجوارح كالمقتضى
 والبول والافعال إذا خرج من الجوارح فلا استكمال في الجوارح في جوارحه أو جوارحه أو جوارحه أو جوارحه
 كماله لا ينافي ظاهره في جوارحه ما لا ينافي في الجوارح في جوارحه أو جوارحه أو جوارحه أو جوارحه
 في جوارحه وهو في الجوارح ما لا ينافي في الجوارح في جوارحه أو جوارحه أو جوارحه أو جوارحه
 الأصناف قبل على خلافه في دفعه المقتضية في دفعه المقتضية في دفعه المقتضية في دفعه المقتضية
 لا يدل عليه سوى غير هذا في دفعه المقتضية في دفعه المقتضية في دفعه المقتضية في دفعه المقتضية
 وفيه من الجوارح لا ينافي في دفعه المقتضية في دفعه المقتضية في دفعه المقتضية في دفعه المقتضية
 الجوارح في دفعه المقتضية في دفعه المقتضية في دفعه المقتضية في دفعه المقتضية في دفعه المقتضية
 الرتم بعدد ولا ينفق به أصله **فوق** ولو في دفعه المقتضية في دفعه المقتضية في دفعه المقتضية في دفعه المقتضية
 أن يكون من الجوارح في دفعه المقتضية في دفعه المقتضية في دفعه المقتضية في دفعه المقتضية في دفعه المقتضية
 في الجوارح ثم غيره في دفعه المقتضية في دفعه المقتضية في دفعه المقتضية في دفعه المقتضية في دفعه المقتضية
 المقتضية في دفعه المقتضية في دفعه المقتضية في دفعه المقتضية في دفعه المقتضية في دفعه المقتضية
 أو غيره جوارحه في دفعه المقتضية في دفعه المقتضية في دفعه المقتضية في دفعه المقتضية في دفعه المقتضية
 أيضا في دفعه المقتضية في دفعه المقتضية في دفعه المقتضية في دفعه المقتضية في دفعه المقتضية
 إذا كانتا لأم ملكا المقتضية في دفعه المقتضية في دفعه المقتضية في دفعه المقتضية في دفعه المقتضية
 كل ينفق بناء على ما لا ينافي في دفعه المقتضية في دفعه المقتضية في دفعه المقتضية في دفعه المقتضية
 أن حكمه ببيعة لأم شرع عليه علمه المقتضية في دفعه المقتضية في دفعه المقتضية في دفعه المقتضية
 بالخاصة في دفعه المقتضية في دفعه المقتضية في دفعه المقتضية في دفعه المقتضية في دفعه المقتضية
 غاؤه لأم ملكا المقتضية في دفعه المقتضية في دفعه المقتضية في دفعه المقتضية في دفعه المقتضية في دفعه المقتضية

ملك

والمحاضرات وهو كالاتفاق بالبحر
للجليل في سنة ١٢٩٥ هـ
مع أنه لا يجوز بيعها

1872

[illegible]

وہی ہے جس نے

عنه ان كان لا يتفادى من التماسات كالاستفاد على وجهه ونحوه
من التماسات في غيره بنوعه على وجهه ونحوه ونحوه ونحوه
المقصود لا يوجب جواز التماسات اصلها وحده **فصل** نعم ذكرنا في التماسات شرط الاستفاد
وحده بعد شرط الظاهر واستندل المقارنه بما ذكرنا على وجهه لا يوجب التماسات
وحده المستندة في شرط الظاهر من شرط الظاهر في المقصود عليه الاصلية
فلا يوجب التماسات العارضة مع قبول الظاهر ولو باع غير العين كالمهر في المهرية في حق
اجماع القول فحاشا وحاشا وحاشا عليكم المسببة والاعتماد لا يوجب غيرها في حقها انما
جميع وجوب الاستفاد واعطاه السبع مكان حاله ولعلنا جاز بمقتضى رسول الله صلى الله عليه وسلم
يقول ان الله وسوله حرمنا جميع التماسات المستندة في الاستفاد وما عرفت التماسات
فيل الظاهر في وجهه على علم المشتري وان لم يقبله كان كالحمل العين الى ان لا شرط التماسات
المنفعة لا يوجب في الاستفاد في وجهه لانه ليس الا فلا يوجد في مقابلته اما في كالحمل في
والحتم من المحظوظ ولا ينظر في ظهور الاستفاد اذا انتم لها امثالها ولا الى انما في حق
في التماسات انتهى وهو كما نرى ظاهره في صريح في ان شرط الاستفاد المنفعة في الظاهر
للقابل والتمسك لا يملك ولو في الحمل لانه لا يكون مما لا خلاف في المالكه ومنه بطل
منعنا ذكره بطله والافاضا مكان ارجاعه الى ما ذكرنا فاما ان اراد بما ذكره
ما هو ظاهر من اعتبار وجود المنفعة المعصومة في الشيء معكم وان كان محسنا
بقبل الظاهر لعلنا علمه لانه ذلك وبما تجلده وجود المنفعة المحظوظة المعصومة
اعتباره في صحة المعاوضة انما هو في عينه ليس بجبره بل لا بد كما هو في الاحتياط
انتهى وادخل ابن زهر في التماسات في الاستفاد في وجهه من جهة عدم حمل الاستفاد
فيما استندل في الحق فاما عند المقتضى من جهة التماسات في وجهه في وجهه الاستفاد
بما يكون التماسات من جهة عدم حمل بعض الاستفاد في وجهه في وجهه الاستفاد

التماسات

نحوه

بمعن مخصوصه لا الاستفاد وكانت استلزام الشيخ والاستفاد من جهة على وجهه في وجهه
التماسات في الاستفاد او اختصاصه بالتمسك والتمسك فلا يمكن انما في وجهه في وجهه
غيره **فصل** نعم ذكرنا ان التماسات على وجهه في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه
به وجهه من جهة عدم حمل التماسات في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه
لان المقصود هو التماسات في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه
هو انما في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه
في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه
برهانه في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه
لا يملك في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه
التمسك في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه
التمسك في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه
عليه وكيف فاما ذكرنا ان التماسات في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه
وكذلك غير العين فاشبه التماسات في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه
الحتم في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه
لان الجواز في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه
معلا بوجوده في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه
التمسك في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه
المناط في خصوص التماسات في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه
حوالته في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه
ولا غير **فصل** نعم ذكرنا ان التماسات في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه
الاستفاد في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه

الجواز في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه في وجهه

وانا بقى القول في بيان كتاب
 احمد بن محمد بن الحسين اذا كان
 الاصل في كتابه الحاشية
 احمد بن محمد بن الحسين
 صاحب كتاب احمد بن محمد
 بن الحسين اذا كان
 الاصل في كتابه الحاشية
 احمد بن محمد بن الحسين
 صاحب كتاب احمد بن محمد
 بن الحسين اذا كان
 الاصل في كتابه الحاشية

المستوفى

— 152 —

[illegible]

والمعلم

وهو يعلم وهو يتجلى عليه النظر والاعتناء به من قبله لعل عندنا انما هو من ذلك
 معصاة بالعلم والاجابات المحكمات المستفيدة خصوصا الاجماع المحكي في الترتيب على غير المسببة
 والمنع فيها على كل حال الا اكلها المقصود واداء النظر شادة فليس يحكي بانها من نوازل العمل
 فلا يكون العمل بها والفتور عليها وان عمل حكي عن العمل في بعض احوال العمل بها واستوجب في كماله
 لان ذلك لا يخرجها عن الترتيب والاداء الصادرة **قوله** ومع المنع عن الترتيب يرجع الى عموم
 على المنع عن الاستغناء بالمسببة فمع المنع عن الترتيب لا يوجب في جميع ما دل على المنع في بعض
 وهو الايات المقصود من العلم بها وان يثبتها فانما يرجع الى ما دل على المنع عن الاستغناء بالمسببة
 وهذا ذكره في الاشارة وهو ما دل على المنع عن الاستغناء بالمسببة بما في ذكره سابقا من
 جواز منع جلد المسببة في الاجماع اذا جاز الاستغناء به في الاستغناء لان ظاهر كلامه هذا انه
 لا يعمل على المنع سوى الاجماع الذي لا يعموم فيه وظاهره من عدم ما دل على المنع على علم
 الدليل في الاجماع وان هناك اذ لا يعموم على المنع عن الاستغناء بالمسببة **قوله** ومع
 الحقيقة صرح في المنع عن السبب الا ان جعل على ارادة المنع من غير اعلام بالخاصة المراد بالخاصة
 رواية البرزخ في الترتيب في مطلق الترتيب المستفيدة لقول ولا ان الترتيب ولا اكلها ولا يوجبها
 ساهما على ارادة السبب من غير اعلام بالخاصة من ان لا خلاف في الفاصلة المنع من غير اعلام
 مع الاعلام بالخاصة فهو تعبد من دون راع له ويعبر به في تعبدية الاصل المتوكل
 بالعمل والاجماع المحقق في هذا الاستغناء **قوله** ان المسببة من غير توجيها في الفاصلة
 يجوز المعاضدة عليها اذا كانت ما يتفق بها او بعض اجزائها كمن التمس المسببة لان
 والتدبير في توجيها من الاصل ومحوها في المعاضدة حبا وتوجيها عليها
 وظاهر اجزائها وانما راعى بها التوجيها في الاصل ومحوها في المعاضدة حبا وتوجيها عليها
 معصودة غير الاكل المحكي اجماعا فتوى ودابة كما لا شك في تعظيمها واداءها باخراجها
 الاساس والتدبير بدورها وغير ذلك من المناهج الممكنة المقصود **قوله** ومع العلم

من ان محمدا قياسا على ما في السبع لولا
 الاجماع على وجهه مع المسببة ليقولوا انهم قد اذكروا
 عدم

لان ادلة عدم الاستغناء عن المسببة في الحقيقة وصحة ما ذكرنا من اجزاء الظاهرية بما لا خلاف فيه اعلم ان اولى ادلة انما
 عن الاستغناء بالمسببة من كل وجه مستفيدة في الحقيقة في جلدتها او الظهور في ادائها بالخاصة التي نسبت اليها
 بما لا ينسب اليها من غير ان يكون لها وجهها من اجزاءها من ان كانت ما عداها الترتيب والاعلان
 في بعض التصورات في اعتبارها في مسبق الحكم اعتبارها في الاعتبار الى الحقيقة التي نسبت اليها في بعض
 المسئلة في اجزائها التي هي اجزاء الحقيقة التي اجمع المسلمون على جوازها من غير ان يكون ما اذا كانت
 ما كولا الحكم او من غير ان يكون من ظاهر العمل ومن يحمل بين نعم اذا كانت من غير العمل
 اجزاء المقطوع ان لم تكن الحقيقة غير الاستغناء بها ولا يثبت فيها من كل وجه كما عرفت
قوله لتدبره في النكت في الحكم بالمرش والتدبر في اجزاءها على الظاهر المحكي في
 المحكي عن جملة وكذا اجزائها الخ في رد الكليتين بان جرد النكت والاستغناء بهما من كل
 وجوه الاما يستثنى من الثاني اجماعا كما في جميع القامات والقرائن وجواهر الكلام في التمهيد
 وغيره لجوازها من غير علمها او من احد ما مع جواز اجزائها كان ظاهر العمل بل وكول
 المحكي اطلاق اسمها او اسم احد ما عليها جملتها او اجزائها وان لم تكن الترتيب في الترتيب
 بطلان اجزائها التي لا عليها تعبد في الحقيقة في جميع القامات من كتابها الظاهر
 انه مسبق في الاجماع ومعلوم في جرد المسببة لاعتقاده في الاصل وفيما بعد لا سمح
 ثابت في المولى من بين ما عدا الترتيب وما لا خلاف في اجزائها وما لم يثبت في الترتيب من خصوصها
 عن جرد المسببة من الترتيب في مطلق الترتيب في الحقيقة في جميع القامات من كتابها الظاهر
 عليه الاستغناء في الحقيقة المحكي في المسئلة في كل ما عدا المسئلة في كل ما عدا المسئلة في كل ما عدا
 بالمرش وان لم يكن شاهد اجزائها ولذا قد عرفت به بالمرش وخصوص التصور في الترتيب في الترتيب
 معلوم من النكت في البحث والتحقيق في الترتيب في المسئلة في الترتيب في الترتيب في الترتيب في الترتيب
 فاما ادلة ان السبب والنكت في الترتيب في المسئلة في الترتيب في الترتيب في الترتيب في الترتيب في الترتيب
 يمكن عرفت ولا يشترط الاصل والاجماع ولا يتفق بها بوجه ولا خلاف في حق من ذلك سببا لا

في
 في

ادخلانی

۱۰۰

البيع والاشارة والقضية حال الكفر وانما بعد ذلك يخرج من حال الكفر واسلامه المطالب بنبذ ما وعينه
الكله ما والخرافه التي في ذلك وليسوع لنا الحكم له به وبالدلت وبمقتضى النصه وبمقتضى ذلك كما هو
الشرع القوي فكل يجوز على الذي يصله ويبعها ما عرفت من كتابها فكذلك المبيع وكما هو
مقتضى ما عرفت من مرجان عن رجل كانت له دياره من ديارهم فباع خنزيرا وحمرا وهو منظر مضافا الى
باس اما المقتضى لخلال واقام الملبى غير وملكها صحبه بمقتضى ما عرفت من كتابها وان كان مطلقا
انه يجوز على الذي لا يظلم وعدم حله عند بدونه لكان نظر السلم الى بيع الذي لها هو
يعلم بظلمه واخطائه وبغير جعله واقام الخنزير طلاء ملبى الخنزير وكل سكران بالانفس الذي
وان استنزه بالعدم بغيره اشارة له على ذلك خلاصه بخمسة وخمسة ولا يفتن بالعضد الى
ولا يصح بيعها وشراؤها ومن شذوا من حتى ولا جازي سلم اخذتها منه كما صحت بغيره
الثاني في قسمي خال المدين وقيل احكامها كما الذي وهو صنف عدم الدليل الا انها
لا يمتصها بالخصم الا لا وان كان قد مضى وانما له بالعدم لاسيما ان كان المتعلقا كما في
العدم فملكه بل انما هو عدم حرمه ملكه كما لو ائتمنته من امواله ولا يجوز كل مسلم ان يكثر
وان كان رتبيا على بيعها وشراؤها لأن في كل منظر هو في ذلك الشارع اسقط عن المدين غلبته في ذلك
فيكون بالقسمة الى ذلك كما يصح في الجوز المنع من الخنزير هذه امضاة الى الوكيل المتعلق
من المصروف المتعلق القاضية بغيره اربعة اوقاشا وبعث من سيج الذي يفتن بغيره
وبغيره داخله عند ثم ان الاستغناء بالخمر غير من المدين المسكر في الحجة المحلة في القضاة في
ان كان جازيا اجماعا على ان بيعها او الشك في طهره وان فرض لها نفع اخر محلا وضد بيعها
المحله كما صرح به السيد المجتهد في من الاطلاق والقانون في التصرف المتعلق بغيره
الاعمال على عموم المنع عنه وعلى عدم دخول شيء منها في الملك لعدم ما التزمه وعدم قابلية الملك
وان فرض لها صفة محلة مفعولة كالتحليل مثلا فلا يثبت عليها احكام املاك من البيع والاعمال
والقضاة والقانون والاعمال والمضاربة والرهن والصفاء والقانون والصفاء

البيع وحده المسمى على العزرا بغير ملاءة
او كافر او غير ذلك لا يبيح بغير انكحار
بالعزرا او غيره وهو شرط لانها وجوب
الاستنار بها او بغيرها

من سبعا من جهة تقاسه والمنع من سبعا لمن هذه الجهة من جهة عدم المنفعة المحللة المقصودة
 كلام آخر محلل القسم الثاني وهو الايجاز لاكتسابه لا لعدم المنفعة فيه **قوله** كان محله ما
 سبعا من كل ظاهره منفعة محللة مقصودة بخود سبعا هذه العبارة كما نرى ظاهرة
 بامر محذور كما ذكرناه سابقا من ان وجود المنفعة المحللة المقصودة شرطا في صحة كل ظاهر
 في صحة سبعا كل شيء وان كان محذورا لا قبل الظاهر مع بقاء عقبيه وان الظاهر شرط في
 المنفعة المحللة المقصودة شرطا اخر كما نرى في الفاصل في ذكره وهو ما في ما تقدم منه
 من ان الظاهر ليس شرطا في صحة البيع وان اشترط في جوارده وصحة وجود المنفعة المحللة
 وان المانع حرية الاستفاد لا التجاسر وان يحرم التجاسر لا يصلح عليه البيع فان
 المستند بناء على جواز الاستفاد به له منفعة مقصودة محللة كالاستفاد به لكونه **قوله** وانما
 اذا من جهة ما لا وان محذور محذور سبعا ان فلنا يجوز استعاضتها **قوله** وانما
 المستند من الاعيان المنفعة في محله بعد ذكره في مسالها ربح استثناء الأربعة المذكورة
 في مسالها ربح ليس الاعيان الخفية لانها ما بالضرورة من الدين والمذهب واستثناء
 انما هو من حكم الاعيان المستفاد وهو حرية البيع والاستفاد من كل وجه واستثناء ما من
 الاعيان المستفاد افوجه قبل وشاهد على ان المانع التجاسر وان الاصل في التجاسر
 كل من البيع والاستفاد الا ان اقام الدليل على جواز بيعه بالخصوص هناك لا ربحه المربو
 فاستلاد على جواز بيعه والاستفاد بها فلو لم يكن التجاسر مانعا لما صح استثناء ما
 المربو بل كان المحذور الذي لم يبا على ذلك استثناء ما لا يجوز بيعه من الاعيان الخفية
 جواز البيع الذي هو مقتضى الأصل **قوله** الا في يجوز بيع المملوك **قوله** ان
 اصليا كان ام نهائيا بل خلاف ظاهره بل ادعى عليه الاجماع وليس بعداه ظاهره لا سيما جواز
 الكافة في التمسك وان كان كغيره اصليا او ظاهريا لا ربحه عن مطلق ان من اقبل في ذلك واستشكله
 استشكل وانما لم يستشكل او اقبل في بيعه اقل من ربحه عن مطلقه او شكك عليه بغيره من اجزاء

من

الاصلي يجوز بيع المملوك كالكافر اصليا كان ام نهائيا بل خلاف ظاهره بل ادعى عليه الاجماع وليس بعداه ظاهره لا سيما جواز الكافة في التمسك وان كان كغيره اصليا او ظاهريا لا ربحه عن مطلق ان من اقبل في ذلك واستشكله استشكل وانما لم يستشكل او اقبل في بيعه اقل من ربحه عن مطلقه او شكك عليه بغيره من اجزاء

بجواز

على جواز بيع الرق الكافر الذي من مظهره ان ادعاء سبي ومظهره ان اجاعهم بل واجاع الامة كلها سبي ومظهره ان
 التمسك بالبيع الكافر المستطاب بالاسلام بالاسوة الشريفة وشراؤه من بعض من اجاعهم بل واجاع الامة كلها سبي ومظهره ان
 مولا الكافر محقق الكافة من جهة ذلك هو كونه في كسب اصحابنا في الابواب المشفرة وروى حليته **قوله** فانما
 صحيحه فكذلك كان مملوكا جان بيعه والتكسب اذا لم يبق منه الا الفاسد وهو غير نافذ هنا اما لو كان مملوكا
 حيث فوجبه عدم ملكية المصنف بما وعد ماله به وهو لا يوجب ذلك هنا اتفاقا فتوى وشكنا وانما
 لم يكن له بل كان له والظاهر وهو ان الرق الكافر من جهة ذلك هو كونه في كسب اصحابنا في الابواب المشفرة وروى حليته
 والمذهب صحت به لغرضه في مظهره الخافرة او ما سئل في الاشارة من انما فوجبه من البيع في البيع
 الاستفاد به في مظهره لا ينفذ بالمسكينة وفادعونا ان الرق الكافر لا يوجب ملكية في مظهره فان فوجبه
 في مظهره انما هو كونه في كسب اصحابنا في الابواب المشفرة وروى حليته **قوله** وانما
 للكتاب الاستفاد اجاع المسلمين كالكافر المرفوعة من الدين والمذهب **قوله** وكذا انظر في حليته
 الظاهرة لا خلاف فيه من هذه الجهة وان كان فيه خلاف كلام من حيث كونه في كسب اصحابنا في الابواب المشفرة وروى حليته
 اعلم ان المملوك الذي من مظهره كونه في كسب اصحابنا في الابواب المشفرة وروى حليته
 عرفت من ان تجاسة المملوك لا تكفر لا بغيره من الملكية ولا بغيره من سبي الدين من الرق والحر والحر
 ما هو المشهور من انما هو كونه في كسب اصحابنا في الابواب المشفرة وروى حليته
 ثوبه باطنا كما هو حيزه ظاهره فان مظهره ظاهره في قوله الظاهر بالاسلام في اجاعهم بل واجاع الامة كلها سبي ومظهره ان
 الحصة ولو العز المهر سبعا والتكسب انما هو حيزه ظاهره في قوله الظاهر بالاسلام في اجاعهم بل واجاع الامة كلها سبي ومظهره ان
 وجعلنا سكا والتمسك ببيع وشراؤه وجزءها من جهة تجاسة وعدم قبوله الظاهر بالاسلام في اجاعهم بل واجاع الامة كلها سبي ومظهره ان
 المشهور من عدم قبول ثوبه باطنا كما هو حيزه ظاهره فان مظهره ظاهره في قوله الظاهر بالاسلام في اجاعهم بل واجاع الامة كلها سبي ومظهره ان
 انه لا خلاف فيه من هذه الجهة نعم قد من جاز من حيث التجاسة وعدم قبوله الظاهر بالاسلام في اجاعهم بل واجاع الامة كلها سبي ومظهره ان
 بل من حيث دعوته في حق المعاملة السقيمة المتوجهة من حيث استغناء الفضل شرعا
 في بعض الثقات وفي حكم المسك والمعدوم الغير القابلين للتخليد والتملك ويمكن دفعه بالقرام

محرر

طالع

مجلس
مجلس
مجلس

حج

10

[illegible]

انهم يفتقرون اكثر الخسوس ولذا فلهذا
يكونون بل ان اصله عدم الملائع افشاء
المنع من الحق الذي يقول به المانع
ما عرفت

ما يتحقق في الحرية التي هي من المنافع المحللة لها القاصرة من ههنا أو ههنا بل هو إدراكها في كل
 كما يتصور ما تسمى الأسكان في زمانه لا خيرا الكلا في كل المصداق الحارس المتضمن فيه من كل الحيث
 الشاغل المصداق المحللة للسان وإن كان خاصا في أحد أوصافه البان أو كانا دافعا لجامعة بل الأكثر
 الشيعة البان بتدبيرنا الحافظا له من غير في الكلا بل تدبره فكونا الحيز في المصداق
 ولعلنا الخار الحيز بها شيئا في خواص الكلام ونفعل بعدة نسخة الفنية في شرح محمد وشرح
 بالكلا في المصداق في خصوص كل الذا الحق الثاني في جامع المقاصد شيئا التمهيد الثاني في ذلك
 الجديد في الزمان في المقاصد في الحكمي عن التبعي ولعل التمهيد في المحققين في الحكمي عن مغلبي
 وأبو القاسم المحكي عنه وما لا ريب المقصود من ذلك ولكن الحاصل من هذه التبيان من المناقشة
 بعضها ما إذا كانت في هذه الكلام هو حيل من الحيز في غير هذه الكلام بل كل الكلام
 والقيام دعوى بعض المقاصد في شرح مغلبي أنه لا شيء من الحيز في الكلام المتدبر فيكون حكمه حكم
 المسئلة في الخروج عن الكلام المقاصد في قوله بما عرفت في الآية المسئلة لا خلاف أن اسكان بل كان
 الأنوني بحسب الآية والأصول في العلم والمنفعة فتم الأنوني في العلم أن كان هو المنفعة أن لا يكون
 ولا أنه عرفت هو الحيز في الكلام بل المسئلة بل في غير هذا الكلام بل المسئلة الحزام ونحو ما بل
 التمهيد في المقاصد في قوله على ذلك اسكان في المسئلة عبد الله تعالى ويقتضي التمهيد على ما هو
 استخرا الصبغة وغير ههنا المصداق المحللة في قوله في هذا المقاصد ولا يشترط في المسئلة
 ظهوره على القول في قوله أو بعد خبر ههنا المحللة فلا اسكان في المقاصد لا صدق ووث
 العمود والأصول في الآية على ما ذكره ههنا الأسكان في قوله في الآية لا يصح بها مطلقا بل
 بعضها المقاصد المحللة في ذلك ظاهره بوجه آخر لا خلاف أنها لاها كما صرح به شيئا الفنية
 شرح محمد ونسب في خواص الكلام الثاني أنه يجوز افتناء كل المقاصد في غيره فلهذا خلاف
 لا اسكان في قوله على شيئا أيضا لا صدق مع عدم حيزه في الشرح فكونا كبر التماسا في
 الآية لا يدخل في ذلك ويجوز أن لاها الثاني القاصرة من ههنا أو ههنا شيئا التمهيد

للاحصل وغيره ومثله الكلام في التثنية
الأسويب وغيرهما يجوز بعد عطلة
القصود في التثنية في الكلام في خلا
ولا اشكال في هذه كما عن المصنف

في كونه مستقلا كونه حقيقة فيه ويجاز في المنقطع هذا بنا عليها هو غاها المستقر بالمتناهي
عموم المنع من التصرف المستقر في قوله لما يكن الاستماع به من المنفعة المحللة معصودة ولا يمكن
الاستماع به من المنفعة نفعاً معصوداً محلاً وأما ما يتكلمه اختصاص المنع بالامكان الاستماع به من
التي في بعض الوجوه لا يستلزم منقطعاً من المنفعة منه ما ليس به منفعة محللة معصودة في المنفعة
ما فيه منع محلاً معصوداً فلا يكون المنفعة من جنس المنفعة منه وجواز الاكتساب لأدائها المنفعة
لا يقتضي حله بالبيع بل يجوز به وبغيره من عقود المعاوضة يجوز جعلها معصوداً أو عوضاً العين
منفعة أو حق في بيع أو صلح أو هبة أو جارة أو حباله أو سبيل أو رباة أو صداقة في كل حال
أو منقطع أو عوضاً في صلح أو مباداة أو غيره مما لا خلاف في التصرف في الشيء والاستقباط أو الترفع له
قوله في دفعه بغيره به ويستحق للمطالبة القطع للقطع بالفاء خصوصية البيع في الجواز
تخصيص الجواز لأداة المجوزة للبيع مع الاعلام والأسراج القاصية كالاستقباط أو الهبة أو غيرها مما لا
المالك وعدم حرمانه من العاقبة المعارضة في ذلك لا يمنع من مطلقاً كونه لا سراج
مملكتاً لتصرفه أصلاً لأن حصته شؤفة بل كون البيع مملوكاً اجتماعاً في ذلك كونه مملوكاً بغيره
والجواز مع الكلام والأسراج في الجميع وبشرط عليها أحكام المالك من الشراء والعتان بالعتق
أو التعتدي والتفريط والأثر والكسبه والوكالة والأضرار واللفظة والشركة والرهن وغير ذلك
من دون فرق بين قصد المالك بها الأسراج أو العتية أو البيع للأسراج وبغيره كثير
الملك المترتب عليه أحكامه في جميع هذه التصورات بخصيص الجواز للبيع كاعتبار بعض أكثره
وعومها لحاجة إليه وإن الأصل حرية الاستماع به والتكسب كما خرج منه البيع بالائيل
غيره من عقود المعاوضة وغيرها داخل تحتها صحتها الأصل بغيره ما تقدم به بصفة أخص
اختصاص ضمان بالوعد ما لا سراج أو البيع له والأصل ضمان بدونه وبغيره
توادي ضد ذلك لا يعلم إلا من قبله ويعلم لو ادعى عليه خلاصه وبغيره مضاً في الجواز
إن اختصاص جواز نفعها في البيع للأسراج والتعدي بدونه إن سلم لأبوجيب جعل ضمان

حب

أو لا يلزم في غنى المالك ثبوت جميع آثاره وتوابعه بل يكفي فيه بعضها في منع حرة فضله عن بعض ثمراته
وتوابعه كما قيل بغير البيع إن سلم لأبوجيب رفع العتات بدونه ضد **قوله** وقد تقدم أن
المنع من بيع التصرف فضلاً عن المنع من البيع من حيث حرية المنفعة المحللة المعصودة في بعض
عليها فلا يمانع من البيع ويظهر التمسك الثاني في ذلك خلاف ذلك في ما قد عرفت مما تقدم
المنفعة فمنع من بيع التصرف فضلاً عن التحريم طناً وإن أمكن له استماع به نفعاً محلاً معصوداً كما
هو غاها لا كونه بغيره من حيث جواز عليه سقوط الأجر مما لا بد هو غاها من الجواز إن لم يقل بغيره
بالأدهان المنفعة لأن استنباطه فلو كان المنع من حيث حرية المنفعة المحللة المعصودة ما احتل
بجاءل عموده لما ذكره جازماً مما لا بد من التمسك الثاني في ذلك هو غاها من الجواز إن لم يقل بغيره
فخصصه من الجواز بغيره من التصرف ليس إلا للتصور القاصية بالجواز فيه بالخصوص لا لأن
الاستماع به وما فيه إلى ما ذكره جازماً التمسك الثاني في ذلك هو غاها من الجواز إن لم يقل بغيره
بالمنع لا ما خرج بالذات في الكلام فيها شاء الله تعالى ستعرفها بغيره إن كان ذلك في
بالمنع وإن ما عليه الحق الناتج في جميع المقاصد والموت في المعدن لا يرد في بيع الجواز
فيها القبة في شرح عدولها القبة لتفريقها عن المصنف من جواز الاستماع به إلا ما خرج بالذات
وإنما فيها المصنف إلى أكثر المناظرين **قوله** وكيف كان فلا إشكال في جواز بيع الدار كبيع
الأجمل عليه والأخبار بغيره أنه أعلم أن جواز الاستماع والتكسب بالأدهان المنفعة بغيره
والاستنباط أما مطلقاً أو تحت التمسك مكتوبة عريضة بآراء معات أو غير كسبه وفي بعض منعه
هو المعروف من هذه المسألة خلاف فيه كما في جميع العتات وجواز الكلام وبغيرها بل من حيث
فيما لا يخفى وأما في غيرها الأجر عليه وهو التحريم فمضاه إلى التصرف في المنفعة المحللة
غيرها من كسبه فذاته من بغيره في أدهان القارة في التمسك فانت فإن كان جازماً
وبالجملة وكما يجب وإن كان ذلك فلا كراهة واستصحابه وإن لم يثبت ذلك في حق الجواز
والدابة يقع في الطعام والشرب فيقول فيه فقال إن كان سبيلاً أو عتلاً أو بئاً فإنه رقيقاً

ما به قصد به ولا يصح ذلك لما لا يراه من المنافع المحترمة كمنه في حق بيعه عدم قصد المنفعة
 المحترمة لطلبها من دون شرط بين كونها من الغائبة او المتأخرة او المتأدية بالمنفعة المحترمة لما
 انشاء الله من ان المكتسب بقصد المنفعة المحترمة حرام وباطل وانظر في الاطلاق في المنافع
 ثم اذا لم يمنع عنه مانع من فعله سلم ونحوه مما يوجب حمل الاطلاق على الصحيح وان كان نادرا
 والصحيح هنا عدم قصد المنفعة من المسلمين المتأدية الغائبة المحترمة مع ان قصد المنفعة لم
 يكن شرطا في صحة البيع والشرط في صحة ما لية العوضين المتأدية في ثوبها ولو ما عينا المنفعة
 المتأدية ثم ان المراد بالبيع للأشراج على تقدير لزوم اعم من اشراج المشتري بنفسه او بغير
 غيره فيجوز له بيعه من غيره مع اعلامه بحالته واشراؤه الأشراج به والمقدور بغير البيع
 المذكور ولا يكون البائع الأول الصحيح لعدم مخالفة شرطه فان الغرض من بيع الأشراج
 وفدحها لا يعمى والعقول بان الشرط خصوص اشراج المشتري الأول مد فوج ما به خبره في
 التقدير القوي في قوله فيمنع الأشراج اعلمته واوليا بقوله ما لو باع لما لا لا يخل
 البيع للأشراج او الأعم منه ومن الأشراج بغيره فيصح بيع المشتري بالشرط ولو ما عا كشرط
 جاز للبائع الفسخ كما في كل موضع يفتقر فاعلم ان الشرط لا يبطل البيع بنفسه ولو ما عا كالمشتري
 انما في الشرط البائع الثاني فوجه في جواره للبائع الأول كاشكال والاضوي لعدم وقوع
 البائع عدم وفاة المشتري بالشرط في حرمه البيع منه وطلانه في اشكال الاظهر الجواز
 القصير لاطلاق التقوى القوي فتدبر فان كان مرجع الاشراج في هذا الفرع من التقنين
 المحترمة عليه فيكون كالأشراج لا ياطل له فيه ان دفع القرض بازا لا يمكن ان لا يقع
 لما منفعة محله معصودة لا بازا له بالمنفعة ولا يقع بازا لها انما هو لأجرة في الجارة ثم
 البيع بالمنفعة المحترمة وبطلان كونه بنفسه عا على الأعم محرمه كما با وسنة وذلك وجوب
 الاطلاق المتعلق بالحق المحترمة في نفس المعاملة وبيعه في بيعه الصحيح على عمل جاز الكفا
 ستم في انشاء الله بطلانه والذي عني به بالخصوص في رواية السعيد بن عبد الحنان في المنفعة

في البيع

المنفعة



المنفعة لقوله لا يبيعه الا لمن يبين له فيمنع بالأشراج فان عا كالمشتري بالاطلاق في
 العقد وان لم يشترط في من العقد بدل عليه مضاف الى ما سبق في بيع القصد
 ان يعل جازا في اية اصيل المنفعة انما هي به من اذبا عا للأشراج وفي ان قصد ذلك
 المبيع هل هو قصد البائع او المشتري وقصد ما عا كلام سببا في تحصيله في البيع
 ان يعل جازا في بيع الحب عقدان بعد صفة فان كان الاحجار المنفعة من جارية عن
 قصد الاستبلاع او قد عرفت فيما تقدم ان الاحجار وطلقة لها ما بين منقصة للأشراج وما
 بين منقصة للأشراج بالاعلام انما هي اذ ابا عا فيهما فباعتبار قصد الاشراج الامان
 من رواية السعيد بن عبد الحنان وهو ضعيف كاستدراكه لأصله واطلاقه في الاحجار وقصد
 عدم اعتبار قصد في حقه فان كان في رواية الأعرابي المنفعة بغيره
 فيمنع للأشراج اعتبار القصد وبغيره ان الاصل في الشرع انما جعله غاية فلا
 ان قوله في رواية السعيد المنفعة فلا يبيعه الا لمن يبين له فيمنع للأشراج لا يراه
 اعتبار قصد الاشراج اما في الاطلاق المتأدية الأشراج انما جعله غاية فلا
 يبيح المسلم انما اطلق على ما سنده فيمنع للأشراج انما كان الاطلاق المتأدية لزوم الاستصفا
 لا لزوم قصد كما هو الظاهر من حصره في ذلك ان اجارهم فكيف يعينها عن بعض ما كانا
 فلا ن فاعلم ان سلم لزوم قصد المشتري في ذلك لا لزوم البيع ذلك وقصد ولا يشترط
 البيع لو باع به دون قصد او قصد غيره مع اعلام المشتري وقصد به وطلانه لو باع
 لذلك واشراؤه المشتري لا يراه في المشتري من قصد لا يفتقر من ذلك بل يعتبر من قصد
 منها واقارا بطلان غاية ما يستفاد منه وجوب قصد الاشراج وحرمه البيع بدونه
 لا يقتضي العناد بدونه الا اذا قلنا ان القضاء التخي في المعاملة انما هو انما ان
 الأصل في بيع المنفعة انما العناد والافضل كما في قوله العا في غير ما خرج بالبيع
 ذكرنا في بطلان ما قبل من انه على تقدير بطلان بقصد كونه قصد البائع

الاستصحاب ومضد المشتري غيره او بالسكر في بطلانه من النظر في من طرق فصد الحرام
والقصر بالشبهة في هذا السراج نظري وتقبل الاصح جواز التفسير كونه للاستصحاب
راجع الى الجواز بمعنى انه يجوز تحقق فائد السراج كما عرفت من المحقق الثاني في التفسير به وتبين
فولم انه لو اجمعه مع العلم صح العقد وتبين الحار للمشتري مع الاستصحاب وحمل الجواز
على السراج في كلامهم على وجوب كونه من قطع النظر عن العلم في غاية الظهور من التفسير
من ان العلم لا يفتق مالت ولا ذكره محقق العلم بالخاصة فلا يكتف احداهما على الآخر فانما
ان ظاهره في العلم بالاجاز وجوب العلم بهل يحتمل العلم بالظاهر اطلاقا والقدرين
العلم بهما مع العلم وان لم يدعه هو واحد المشتري من غير ان اداه البائع من دون
بذنه انه يمكن طرح شحنا الغشبية في شرح عقد عدم وجوبه عليه في حقه على الأصل
ويشبهه بغير شحنا في جواهر الكلام ولعلنا اذنا بالأصل والاجاز كما طرح به ولكن الغشبية
التي هي عبارة اصلها كبره والاجاز الواردة في ان من راي في ثوب اجمعه دما وهو يفتق لا
يعلم حتى يصر من صلونه لا الاجاز الواردة في انما الغشبية بوجوبه مطلقا من دون
تفصيل بين تحقق المناولة وعدمه كقولهم والاه في مؤتمه او يصر من قوله في
ردا به اسهل من هذا فالحال ان لا ينعى له السراج فان فليحتمل العلم بالظان
هذه على صورة المناولة الموجبة لتسليم الحق لا يستلزم ان يفتق تلك على صورة المناولة
فان لا يفتق ما فيه اما الاطلاقة فتعبد في القصر والفتوى من غير دليل لا شاف في بين
تلك التصور حتى يجمع بينهما ذلك اما انما اطلاق التسليم بين البائع ومحقق وان لم يفتق
انما لو كان هذا المشتري ولو من غير ان يصر بين بيع البائع في بيعه بدونه سبب
المشتري في ان احد من غير ان اقامنا اطلاق وجوب العلم ليس التسليم ليس
منه من بصول انما اجمعه ولا اشعار به بل غاها هو اطلاقها الذي لا يبارضه العلم
الواردة في غير صورة المعاوضة التي هي مورد هذه التصور ثم لا يجز العلم

حمله لا يقتضيه وان لم يشترط السراج
ولا يقتضيه البائع ولا المشتري في
بيننا جهل وجوب العلم في الظاهر
على وجوبه من قطع النظر عن ذكره

في ٢٤

المشتري

المشتري وان لم يفتق اليه بالخاصة فاما انما الاشارة وانضارنا الاطلاق الى مورد جهل
المشتري اليه وهو مورد بهاد في قوله ثم لا ينعى الا لمن يفتق له لم ينعى به اشعار بل
ولا في علم وجوب العلم بالخاصة كما سنعرف فان قوله جهل وجوبه يقتضي ان يفتق
في حقه البيع اعلم ان في ان وجوب العلم بالخاصة هل هو وجوب شرطي بمعنى انه
شرطي في حقه العقد ويقتضي تعبد في محض وجهين فاما في الأول فاصالة حقه في
بالمتخصص غير انما بل للظاهرة المستفادة من انه لو مات لصا بغير حرج منها انما يفتق
من العلم من العلم بالعلم بالاجاز وفي غير غير علم لا يملك في جميع القواعد من ان البيع
العلم الذي علم كونه ملكا صحيحا هو الحق بشرط ان قوله احل الله البيع وليس كذلك
العلمان وما علم كون غير ملكا صحيحا انما في غير علمنا العقد وعدمه احل الله البيع
في حال الله البيع وتدين بالثاني وتدين في جميع القواعد الى ظاهر الاصح وهو الاخر
وفان يجمع القواعد وشحنا الغشبية في شرح عقد ظاهر جواهر الكلام وصير جواهره
انما هو من التصور المستفاد من انما اجمعه الاصل كصحة مقتضى وهو مؤتمه في
الامر بين العلم وجوبه في قوله ثم في دابه اسهل من هذا فالحال ان لا ينعى له
فلا ينعى الا لمن يفتق له في انما القصر بالعلم بالاجاز والسراج والفتا
بدون الامر من متصوره لان غايته التمسك من البيع بدون الامر وهو لا يفتق القضا
في المسئلة لجامعه على وجهه وما ذكرنا يظهر وجه النظر في ان له بعض المعاصرين في
علم من انه قد يفتق ايضا وليس لان الظاهر من الخبر ان العلم شرطي في حقه
منه بغيره بغيره انما لا ينعى انما شرطه باعدام شرطه اراد بالخبر خبري في بعض
اسهل الذين قد عرفت عدم ظهورها في الشرطية فان قوله الذي يفتق بها انما
اسكال في وجوب العلم ان فلنا باعتبار ان شرط الاستصحاب في العقدان وانما
عليه من تجارح لثوفا فصدق على العلم بالخطأ وانما اذا لم يفتق باعتبار ان شرط

اشارة

بصليهم جميعاً

بالفهم

تتمتع

النفوس ولا عراض عن التلف وأما ما لا يوجد جوباً فاستعملوا في موضوع الحرام الذي هو العزائم
عليها في الغفلة كما هو واضح **قوله** في الحاصل هنا أمران بعد أحدهما أن يكون هذا الشخص عليه
ثمة موضوع الحرام في الخارج كما إذا أكرهه على التحريم أو استكال في رونه ويكون وزر الحرام عليه
لأنه لا يملكه إلا بغيره ولا يكرهه المحرمين حسب لا يكونان معاً وهذا قاعدة التسبب الموصلة
إلى التسبب فثمة وضعف المباشرة يكون وزر وغيره من الأحكام الثابتة للحرام وفعله والتعريض
عليه ودون المباشرة في موضوعه كما هو حق في محله **قوله** ودونها أن يكون محله مسكاً
أو لأن إقامته بالحرمة والقياسه إنما قدم إلى إقامته بالحرام أو العزيم دون إقامته بالحرمة
وهو استنباط الحاصل في الحرام واستعمال النفس فيكون وزر ذلك عليه ففعله وتعلقه العزيم والقياس
برجوع المعزومين من غير قاعدة التسبب الموصلي ساداً لفعله إلى التسبب فثمة وضعف المباشرة
العقلية والادوية في اليمين في المباشرة وسبقها لقول عليه ودون المباشرة إقامته في موضوعه في شئ من القوانين
واستفاد على التسبب بنفسه عند هذا اليمين من التمسك ببل وقاعدة رجوع المعزومين إلى القياس
فالتقول بأنه لا ضمان لبدء الأصل التسبب بتعريفه القوانين ظاهر أنه عليه فثمة أن يكون
مجرد في الرجوع إلى إقامته فان رجوع إلى المباشرة رجوع المباشرة إلى التسبب وعلى القول الآخر يمكن
لأنه لا رجوع إلى المباشرة بل إلى الرجوع إلى الأصل التسبب فيما هو رياء وعزيم لا يمكن أن يكون
الرجوع إليه **قوله** إذا تعلقان يكون شيئاً الصد والحرام وهذا يكون على وجهين أحدهما
يكون من قبيل إجماع الداعي على التعصبة أو إجماع الداعي على التعصبة بنفسه المذكور
فقط لما فيه من الكرامة على الأمر بالعدوان وتحريمه على نفسه والمنجاذات لا والله الداعي
على وجوب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ويكون الموجد للدين على الواجب لا لفعله لا يكون
السبب في وقوع الفعل إنما يكون عليه وذلك لما فيه الأمانة وقد ورد في حرمه ذلك عن
الأخبار كما خرج به المتصنف **قوله** أن يكون باجاً بشرطه من الداعي على التعصبة بنفسه
بجعله محرراً في الكلام فيه وفي بيع الحبس بطلان بطله صفة أو أنه للفعل ومحوه فلهذا

ذلك مع عدم قصد البائع والمشتري والبيع فقط ذلك وقع التصديق لما مر من شيئا مشرقا من
 عجزه من وقع عدم قصد ذلك من البائع خاصة ضعيف كما سبقا عجزه فولنا ان
 يكون من غير عدم المانع وهذا يكون نارة مع المحرقة الفعلية في حق الفاعل كسكون الشخص
 المتع من شكري لا اسكان في المحرقة بشرائط التبرع من كسركا سنة واجماع
 الطائفة بل اذ لم يلزم جوبيلته عن المتكسر عجزه فيكون السكون وعدم الاعلام
 لا يلزم عليه التبرع والتمتع في حق المتكسر الا ان في هذه الصورة يعاد عليه تركه التبرع
 المتكسر على نفس الجرم والمصلحة فان وقوع ذلك على غيره خاصة فولنا وان جري مع عدم التبرع الفعلية
 بالقبلة الى الفاعل كسكون العالم عن اعلام الجاهل كما جازع منه فان صدق الجرم منه مشروط بعدم
 فعله في الجرم بل لا السكون تام وفيه اسكان لا فخر ولا فخر هذه الصورة عدم جرم السكون
 وجوب التبرع عن التبرع في الجرم الواقع اعلام الجاهل بالحكم والموضوع اذ لم يعد عدم المحرقة الفعلية
 حتى الفاعل مع عدم تصديق ان الجرم من الاحكام المطلوبة المتكسبة المشوقة على العدل المعترض
 لما عجز في فعله من فعل التكليف والطلب منه عقلا وفلا وفعل هذا هو الشر في فهم من اعلام
 بالعدم المتبرع في غيره حتى يثبت في امر من الاختلاف اذا علم من الخارج وجوب فعل ذلك
 فسادا فلا يلزم منه كل من قدر عليه كما لو اطلق على عدم برب الجاهل فله وعدم اباحة
 فانه لا اسكان في وجوب اعلام وعدم جوب التبرع ان لم يرد على الاعلام مع التكرار من حق ذلك فله
 على جوب خطا التقوس المحرقة من مسلمة وعصية وجوب فعل الفساد لا بما ربه سبحانه
 فكذلكه ويعد عليه وايضا اعظم من خطا التقوس المحرقة وهما الامراض المعصية فولنا ان
 من كونه من غير الجحيمية الاعلام من غير جرمه بوجوب اعلام والترفع ان لم يرد على الاعلام
 هذه الصورة فحينما القية على حكمه وجامعنا سنا ما الى ان عجزنا شرع من السبب في الحكم
 والجرم والسبب المعقود والافعال والمحرم والذات سلا من التقوس والافعال في الحكم
 وقد ورد في كثير من الاخبار ان خطا من ان يخطئ ما له والذات سلا من الخطا اعلا

ما الى ان يخطئ من كل احد فله يجب
 الاعلام والترفع كونه بوجوب الاعلام
 بل الواجب هو التبرع والتوبين

الجاهل

الجاهل المراد بالذات مال الغني فيه نظر لا يقع ما استدل الله بظهور قوله تعالى انما احل الله
 في الاحكام التي لا خلاف فيه لا الوجوب بل في وجوب الحكم فاشبه التقدير بالافعال
 هو انما يلزم من الحكم من كل الناس او بالجملة بالباطل لا لوجوب خطا الى الغير بل
 وكذا ما سبق الاحكام انما هو انما يلزم من الحكم من كل الناس في الوقوع في الضلال والغيب عما هو جليد
 في غضب الجاهل من العلم بذلك وان كان جاهلا بعجزه وجوب الاذعان في المسألة
 التبرع عما هو محرم الجاهل ولا يلزم على جوبه على كل احد ولا عذر في التبرع والتبرع في التبرع
 ان سلم وطول التبرع من استلزامها بالذات لا يلزم من التبرع والافعال وجوب فعل التبرع
 التصديق من برب الجاهل لا مطلقا ولا فخر ولا فخر عدم وجوب برب الجاهل من جهة كل احد
 مع عدم فعل على جوب خطا الى الغير عدم كون ذلك من الجاهل متكررا لغيره وعلا
 من برب جوبيلته عن المتكسر فولنا وانما في هذا القول برب السكون من حقوق الله وجوب
 هذا الجرم مشكوك اعلم ان الحكم من شخص القية في وجوب اعلام بالتسبب الى الاحكام
 كالظهور والجاهلية ونحوها انه متصل بين ما كانت الظاهرة فيه من التبرع الى الوجوبية الواضحة
 كالأكل المتعريف الموضوع بالماء التبرع من التبرع الى العلية كما لو راي في يد شخص اذنية بحاسة
 اعلام في الاذنية ولم يسمع عدم التبرع وعدم التسبب له بوجبه في الثاني والافقوي وفانما الجاهل
 وجوبه في التقوس بين فلا يصل واطلاق التقوس الواردة في الظاهرة والخاصة التي لا يعارضها
 اخبار الباب الخفية بعبود المعارضة ولا ان الظاهر من ادلة التبرع عن المتكسر ان وقع على المعصية
 بدل على جوب اعلام الجاهل كونه معصية في الواقع ونفس الامر مع عدم كونه معصية في
 فعله محله وهذا مع حمله الموضوع ظاهر وانما مع حمله بالحكم فقد صرح المتص بوجوب اعلام
 الجاهل ان كان الجاهل بالحكم لان حجة المحرقة عليه في وجوبيلته في المتكسر ما عرفت من انما
 المحرقة الفعلية في حق الجاهل سواء كان حمله بالحكم والموضوع او بجهل بالبرهان حيث وجب
 سلب الحكم لانه الله في التبرع المتكسر الى غير الاذعان برب السبب في التبرع لافعال الجاهل في التبرع

بان

اعلام الجاهل المراد كل ما الى التبرع عليه
 من العلم بالحكم والموضوع لا مطلقا ولا فخر
 بها او احدها وعدم حصة السكون وان
 لزوم منه فخر ما في ح

عن الله سبحانه وتعالى على الجاهل في حقها فلهذا أطلقنا المعصية وهو في غاية العمدة وان كان في
 اطلاعنا بحسب خبرنا عن الجاهل من العالم في قوله ونحوه لا دليل على وجوب الأفعال على الجاهل في الدنيا
 العامة بل ما دام فاته الخبر بعد الامام ووجوبه على غيره العالم بالحق فليكن الا حياء اخرى تعميم
 في اية التعميم حيث قيل لا تقف على تقليدنا واحياءنا وهو خلاف ظاهر الآية الشريفة واسمها الامام
 بكيفية البلاغ المحيطة الذي هو الخبر على الجاهل بعد الامامة في كل عصر و زمان قوله ثم ان احصى
 على وجوب الاعلام بان العالم سعة عجب حتى يحل غاها وقدم من وجوب الاعلام اه العالم
 سعة من المقدس الذي يدل على حجب صريح في جميع العالمات ان احياء الخاصة وعدم اظهارها
 وليس صحتان بالحق والاعلام في جميعها الاظهار والاعلام واعترافه بالحق في بان
 الاعلام على القول بالحق في جميعها المعاصات بل قيل الاية صريح في قطع النظر عن وجوب
 الاعمال لا يمكن عيبان في الجواب عن الوجهين بان الوجه في كونها الخاصة في جميعها
 ذكره قبل الوجه الثاني بانها لا تقف الا على عدمها بل في تمام الاستغناء الحاصل في الظاهر
 بالمشيئة التي من وجوبها لا يقبل الظهور في الوجه المذكور وجوب الاعلام في الجاهل
 لا خيار لذلك بل هو غير الجاهل بالحكم والموضوع وبما عده في الحقيقة مثله ودينه
 من افعاله غير الحق ودينه في فعلها وغير ذلك من الاحياء الشاهدة الدالة على ان ما لم يمان
 يقوم فيكون في صلوته ثم يقبل الا كان عليه اوزارهم هذه صفة اليان استماع الحكم والحق
 الاعمال وشرها من نفسه وانما هو في حق العالم بالحق انما هو حفظ في حق الجاهل عظم
 الجاهل بان كان لم يكن عليه المعاصات وكان على حجة الجاهلية اعزاء بالجهل والفسق وهو
 عقلا وشرها قوله الثالث المشهور بان الاضواء وجوب كونها استصحاب تحت التمسك في
 التمسك بان الاستصحاب به تحت الظلال مخطويع خلاف وفي غاية رديها ما بان انه
 به تحت التمسك دونما التقف اعلم ان يقيد الاصل في كونه تحت التمسك لا تحت الظلال المشهور
 بان كونه ظاهرة وحكمة في حقه وعندها في كونه وانما هو ظاهرها مشهور عليه بان يكون

والله اعلم
 الخاصة عيبا ليس
 وافها وشيخا فان

بل هو جامع في الحقيقة كما ان حكمه وحكاية في الحكم وفيه عن القاصد في كتاب
 الاطعمة والاشربة ان عليها اجماع اصحابنا ومن غايته المراد منه الى ختمه وعن كشف اللثام
 اي في علمهم وهو الخبر فيه مصنف الى سلسله ولا يندرج فيه الا ارسال لاخبار الجاهل بالاشربة ولا
 الحكمة وبما مر اليه الاشارة فيما سلف من ان الاصل عدم جواز الاستغناء بالتمسك غير الظاهر
 لاظهاره بقصص في الخرج عنه على عمل النوفان وهو الاسرع به تحت التمسك مع عدم الجاهل
 وبذلك لاكتفاء لا حياء وان كان مشكوكا لا يندرج فيه اخبار الشيعي في جميع روايته له خلاف
 صريح به السيد الخدي في كتابه من حكاية خبره عن ابي عبد الله الاصل في العلم بمقتضى
 المرسل في باقي كتيبه قوله لكن الاخبار المتقدمة بخلافها ووردت في مقام التمسك
 عن هذا القيد ولا يقيد لها من الخارج عددا بل هي من سلسله الشيعي المتيقن بالاشربة في جميعها
 الاثنان الحكمي اعلم ان انصاف المتقدمة كخبره فاما كونه خبرا مستقلا او اخبارا او افعال
 في مقام البيان والحاظر وجوه ثلاثة لا يمكن ان تكون افعالها او افعالها عينا عليه الاسراع على حجب
 الظلال لظلمة ليس فيها تقييد بكونه تحت التمسك ولا ظلالها جعل جواز مظور ولو تحت الظلال
 معها في صفة واستوحية في تلك بيان وحكاية في علمه وموضع من وهو الحكمي
 الاضناج والكفاية وظاهره في علمنا اختاره في جميع لغات ونسبه في كل ما كان منها خبرا
 وختمه عليه بعد اطلاق النصوص الاصل المستفاد من عمومها المداخلة احياءا وبوقاد هو
 بالاصل المستفاد من عمومات المتبع والاطلاق في جميع كونه وهو ظاهره خلافا من قبله
 المتقدمة المخيرة بما عرفت وبما احاطت المتقدمة التي لا يندرج فيها وجود الخلاف ولا حد
 ظهور الاجماع ولا الدليل العام المحقق بما واما سلسله من الاجماع كما في تلك الاوجه له وكذا
 لا وجه لما في جميع لغات من انه غير ظاهره وجود الخلاف والدليل العام مع عدم دليل محقق
قوله لكن لو سلم الاخبار فغاية الامر دونها من يقيد بالاطلاق المستفاد او حمل على
 الخبر على استصحابها لا لارساد لثان بانها لا تقف على الخبر الذي هو محتمل له فيه ان

على خلافه

صاناً لم يعلم فوافق المشهور في الأول المحكي عن اقل من ثلث كما عرفت انه حصل بين ما اذا علم او
 ضاع عن شيء من أجزاء الدرس وما اذا لم يعلم ولا يقين ووافق المشهور في الأول بمقتضى ما عرفت
 الثاني وجوز فيه الأسراج ولو بحثنا التفتت سواء علم عدم ضا حدث شيء منها او لم يكن فيه شيء
 وهو مبني على ثبوت حجية خبره في نفسه ولم يدل عليه دليل من الأصول ومجموع الناس مسلطون
 امورهم بدلان على جوازها وما موثقان ما يتصور من اتفاقهم عليه في جميع المقادير من ان اكثر الناس
 والعديد من خبرهم غير المتماثل في القياس حين العمل في ذلك جوازاً لاسماع الكثرة لعدم اتفاقها
 شيء من أجزاء الدرس ووصولها الى التفتت وانما في خاصة على تقدير بطلان حجية الخبر
 التعليل المنبسط للمنع وان قلنا بطلان الدخان وحجية الخبر لعدم جوازها في التفتت والاعراض
 العالمية وانما الضميمة في القطع بالملاذات فيها لا يصلح للمنع ايضا لا مكان الاصل في حجية خبر
 وضع جابر في التفتت بها واصل الشرح بمن حصول الدخان او شيء من أجزاء الدرس بما هو في
 ولا دليل على حجية خبره فيمكن ظهوره في التفتت والتفتت في صينان بخواره واما في النظر في التفتت
 في تلك فيمكن الجواز ايضا لاصحائي لعدم الظاهر فانه وان كان ظاهره من حكم كون الانبياء
 عن ائمتنا في القياس الا ان كان حجة بطهارة دخان التعليل لاشارة حجة التفتت في الاصل
 تعليل التفتت لا بطهارة الدخان كما لا يخفى فيه او ان كل من قيل ليس يجوز في كلامهم واكتفا
 بعضها بالتعليل بطهارة الدخان في دفع تعليل المنع بجوانبه لا بد من تعليل حجية خبره في التفتت خاصة
 التفتت عند وهو من التفتت والمنع للتفتت لا لخاصة كما ثبت بالتعليل الثاني كما ثبت بالتعليل
 الأول ايضا لا منزه لاحد ما على الاخر ان لا كفاة لا وكذا اذا اوجهم لنا في حجة خبره في التفتت
 بالثاني في يومهم لنا على خاصة الدخان فلا او ثبوت التفتت به وكيف كان فاقنع او في حجة خبره
 على المنع لو اعترض الاستدلال به بالأسراج عند الظلال كما لو كان في زمان او مكان لا يحصل في
 اوجه ولا يمكن تحوله ولا خبره فلا يجوز تبعه ولا اعتماد على الأصل المتقدم فاقض في المنع
 التفتت بخبره في العلم وحصوله لا يخلو المتقدم في المقام فهو موقوف محض جبهه عند ذلك لا على

لا يصلح

بالظاهر

بالظاهر ما عرفت فما سلف من ان وجوبه نفعي لا شرعي وعليه لو عصى باع بدون الاصل انما خرج
 السبع مع ضداً لأسراج مطلقاً ونحوه لثبوت المشتري مع حمله الخبر ان القياس عليه
 خبره حمله على خبره لعدم ادلة جابر القياس في بعض شائعاته من كونها غير مبنية على ما لا بد
 من التفتت لا لخاصة ولا لخاصة لا بموجب شائعاته من كونها غير مبنية على ما لا بد
 عيباً في الدرس وموجباً لادله بغير الاستفاد بالمتخير بان اطلاق التفتت من كل وجه وصفه بغير
 ملاصقة الظاهر بما يتقاربه في القياس بخاصة الوصف بنبينا الخبر لعدم ادلة جواره فاعلم وان
 القياس فحس وبذلك خبره بما لا بد من ذلك في عدم الاصل من حيث خبره التفتت كونه في
 سوية الدين بالملاء ونحوه جوازها به ووصل اشهرها بحيث يوهم خلافه في الواقع انما خلافه
 لثبوت القياس من امور الظاهرة التي يكون فيها على المشتري ليوه احتياطه بل هي بائع علم
 الظاهر من الامور الخفية التي لا يطلع عليها المشتري الا باصل الامور التي بائع وضع بعض شائعاته في
 جابر التفتت جابر استغلا برأسه له مدرك خاص بظلال ان التفتت ان كان من جهة التفتت
 فيخرج جابر الخبر العيب مع عدم ذلك كله لم يبق له مدرك الا ان كان في التفتت فيكون
 المدرك عليه ان يحقق في بعض التفتت والتفتت خبراً وعرض حجة ومشتد بنبينا الخبر والاعلا
 اما كالأصل من عدم خروج التفتت عن احد المذكور ان لا يجوز عدم كون جابر مستغلا برأسه
 واما ما يلاحظ ان ثبوت التفتت وعرضه في التفتت في المقام هو معروض المسئلة واضعف من ذلك
 بعض المعاصرين في شرحه على ثبوت الخبر في المقام نظر الى اصل الدرس في البيع عدم معلوم
 اخبار ما لا يخلو من التفتت في حال التفتت الذي لا يغير من الاصل له وذلك لتفتت جابر في
 الخبر به وظهور انما هم عليه بناء على عدم اشتراط الاصل في صحة العقد كما هو ظاهر من
 في جميع الدلائل الى انما هم فانه والرابعة هل يجوز الاستفاد من خبره في غير الاصل
 بان يدل صابوناً او بطيلاً لا يجزى به الا خبره في التفتت من لان مبنياً على ان الاصل في التفتت
 الا ما خرج بالدليل كما لا خلاف في التفتت لا استغلا بغيره عند الظلال فدان الذي يطعن حمله من ادله

وان كان واجبا

التي يمكن الاستغناء بها في المنافع المحللة المقصودة عنها لعلنا نجد ذلك المنع عن بيع المنفعة حواره
 مدارا مكانه الاستغناء به في المنفعة المقصودة وعنده وقتها ان الملازمة المبرورة ثم لو كان منقضي
 المتدعي من الاستغناء المقصود الى غيره من المنافع يجوز ما كان الاستغناء بالذهن في غيره واقفا
 اذا لم يكن كذلك بل كان لما في جميع المقاصد من ان المنفعة من التفرع وكلما في استئثار الذهن
 لتمام الاستغناء ان يحق الاستغناء المبرورة فيه ان علة يجوز بيعه متى كان في غيره من المنافع
 لا يبين ما يشترط ان يكون غايه البيع هو لا يبين المتدعي في المنفعة المقصود من حصوله في
 من المتخلف انما الاصل فيها كما عرفت ثم المنع الا ما خرج به دليل من نفي اجماع وسبق **قوله**
 والذي يجرى به في منافع الكرامة هو ذلك وهو ان الاصل في اكتساب المال لتمامها من المنفعة
 المنع على نفسه في هذه الاما خرج بالذات كما لا يتردد في استغناء ما يخرج من الاستغناء
 والقبضه فانما يبين وجوه الكلام وبعض من خاصه به بل يبيع ذلك والربا من وجوه الكلام في
 جواز بيع الذهن فائدة الاستغناء والمنع عنه وعن الاستغناء به في غيره من المنافع وان كان ذلك
 الا حرب وعمله صابونا ومحوها بل يبيعه في الآخر كما لا يتردد في الاستغناء فلا يبيعه في المنفعة
 من ذلك فتنافى الكرامة **قوله** ووافقه بعض مشايخنا المعاصرين مراده ببعض مشايخ المعاصرين
 شجنا في جواهر الكلام وقد عرفت ان المعنى من ذلك يخرج من حيثها **قوله** وهو ظاهر جماعة من المشايخ
 كالشيخين والسيد بن الحلبي وغيرهم قد عرفت فيما سلفنا ظاهره ان المنفعة والحال في المنفعة
 والسرار والقبضه بل هو ظاهر لا يتردد في جواهر من مشايخنا انهم كما لا يتردد في وقوع عقد البيع
 والآخر ثبات ذلك وصحة غيره من سلفي من عموم الذهن للاستغناء خاصة بل هو
 الاصح الا ان ادعاهم فلا وجه تخصيصه ذلك بظاهر جماعة من المتكلمين **قوله** ولكن
 الا في وجهه في ذلك المتأخر جواز الاستغناء الا ما خرج بالدليل وهو خبر المحقق الثاني
 في جميع المقاصد والمفسر الا في دليل في جمل فائدة وشجنا الغلبة في شرح عقد البيع
 الشيخ عليه وعليه جواز بيع الذهن المتخلف في الاستغناء به في غيره فانه الاستغناء على المحللة

كذلك

كذلك من الامر بما لا يتحقق به وعمله صابونا وغير ذلك ما لا دليل على المنع بالمقصود وهو التحريم
 عن بعض جواهر الشهد والعلاية الطباطبائي في وجهه صريح المحقق الثاني في جميع المقاصد فاما
 الا في دليل في جميع المقاصد وشجنا الغلبة في شرح عقد **قوله** ويدل عليه اصله المحقق في عقد
 الاستغناء بما في الارض مراده من اصله المحقق الاصل المستفاد من عموم ما لا يتردد في جمل
 وفيه انما هو عند حد الاستغناء بما في الارض محققان بما سلف في الايات والقرآن وما مضى في
 على حصة الاستغناء بالامكان الغلبة بالذات والمصلحة بالعرض خرج منها الذهن للاستغناء
 الاجماع ولا دليل على حرج غير ذلك وهو لغيره في الاستغناء في الاستغناء بما لا يتردد في جمل
 كما سلف **قوله** واما الايات فمما قوله تعالى انما الحزب الذي لا يصدق الا كلام من بين
 في حنبويه دل على مقتضى التفرع على وجوبها حنبيا بكل وجه في هذه النقا هي من اهل البيت
 كانت في ذاته لا ما عرفت له ذلك في حنبويه في الغلبة وهو انما في العشر بمقتضى ان
 ما لا يتردد في الغلبة بالذات وهو انما في العشر المذكورة في كتابنا لظاهره في محبت الجاهل
 الا عتقه ومن الغلبة بالعرض وهو مقتضى الذي هو محل البحث في المقام فيه ان التفرع
 المتقبل العرض لا يتردد في الغلبة بالظهور جفينة لغزو عرفه واطلافة عليه كاطلافة على الغلبة
 ثم اطلالة على المتخلف في الغلبة بالظهور فانه هو ما يجرى عن غيره من المستلزك في الغلبة
 في الغلبة بالذات خاصة في غايه العقل وعن المنع وتخصيصه به في الجاهل في العشر على
 دلاله في المقام معقودة فلا وجه لتخصيصه في غيره من الجاهل في العشر على الجاهل في العشر
 على وجوب الاحتياط عن كل وجه لو كان غيبا في الغلبة بالظهور الا ما خرج بالدليل ومن ثم
 جماعة في انه لا يوجب الاحتياط في ذلك **قوله** مع انه لو علم المتخلف ان من حجج اكثر افراد من
 المتخلف لا يوجب الاحتياط فيه انه ان اراد من اكثر المتخلف انما هو حصة ما بين الغلبة بالظهور
 موضع حرجه عن غيره من المستلزك في الغلبة بالظهور فانه هو ما يجرى عن غيره من المستلزك في الغلبة
 في انما المقام من ان حرج المتخلف في الغلبة بالظهور فانه هو ما يجرى عن غيره من المستلزك في الغلبة

لان الخارج نوع واحد وهو الضيق العزلة القابل للظهور والباطن في جوانب الضيق الذات الضيق العزلة
العزلة القابل للظهور وان ارادته حصول الضيق العزلة القابل للظهور في خروج الاكثر منه من غير كفاية
وهو عين التراجع فلا يلزم من حصول الاكثر من الخارج المتخبر من التهم والتفنن والصنيع والذبح كما هو
فان الداحل وهو الضيق الذات بجعل صناعته وازادته والضمير العزلة القابل للظهور في جميع
وافراد الاما ذكر قوله مع ان وجوب الاحتمال ثبت في مكان وجوبه على الشيطان في جميع
مبداه فانه في جميع وجوب الاحتمال على ما كان من عمل الشيطان سواء كان محبا كالحمل او قدرا
معتوقا مثل المسير من المعلوم ان الما بعد ان المتخبة كالذبح والتفنن والصنيع والذبح اما انما
لبن من اعمال الشيطان فيها ولا لئلا يكون من غير المتخبة الاضمار من حيث هو من غير
وغيره على بل المتخبر من ذلك وغيره من الارباب والافراد والتجارات من الخلق والالهة المتخبر
الشيخا خافها سبل وعلا له من ان القيا وابللهم بهندي من اهندي ويصل من صلبها الذي
من عمل الشيطان فعل المكلف واستعمله ذلك باخوته وقائبا انه لو سلم كونه ذلك كالحمل وغيره من
الحيثه فما المتابع من كون الما بعد ان المتخبة العزلة القابل للظهور من اعماله المتخبة فما القارئ
بها ويرى الضيق الذات في بطنها وتكونها بعد ما انزل استبعاد في جعل الضيق ووضع الظلمة
في الما بعد من عمله وقائبا ان كون التهم المتخبر بها بعد وجوبه من عمل الشيطان لا يمتنع من حصول
بذلك ولا عدم كون ما بعد ذلك من التجاسات كالعزلة والدم ونحوها وجوبا بعد وصون كون
الرجس بعد وعرفه مطلقا الضيق لا في نفسه وجوبا لا في ثباته في فعل بان ما عدا ذلك من
رجس اخر وعرفه لا بجعل الاحتمال في الالهة الشريعة وجوبا لا في ثباته في فعل بان ما عدا ذلك من
جوبا قوله وان اراد من عمل الشيطان عمل المكلف المتحقق في الخارج باخوته فيه ان الكفاية
بغيره استعمل الضيق الذات واستعمل الضيق العزلة القابل للظهور في كونه رجسا مطلقا الا
الذبح على جوانبه شهادة استعمل الضيق في المتابعات المحللة المعصودة ان ثبت من افشاء جوانبه
جانب وليس رجس والا فان لم يثبت جوانبه فهو رجس محرم كونه محللة المعصودة لا في جوانبه

ولا يمتنع

ولا عدم كونه رجسا ولا وجوب جوانب استعمل الضيق في المتبعة المنبوبة وعدم كونه رجسا بل
رجس من عمل الشيطان قطعا ان لم يثبت ذبح على جوانبه فلا فرق بينه وبين هذه الجهة والجهة كل الا
حيث ان لم يثبت ذبح على جوانبه شرها بالخصوص او الحق هو رجس الاطلاق وجود المتبعة المحللة
او جوبا هو رجس جوبا ولا فلا وجوبه فيها فليس كونه استعمل الضيق في الخارج غير ما ثبت في الذات
مطلقا ولو في المتابعات المحللة للمعصودة والتمتع من كون استعمل الضيق في المتابعات المعصودة رجسا محكم
قوله ومن بعض ما ذكرنا بطلان ضعف الاستدلال على ذلك بقوله تعالى والرجف هرجاء على ان الرجف
هو الرجس فيه فانه عرف من ضعف شخصه رجس العزلة العزلة وعدم رجس شخصه الاكثر من
الرجس المتخبر كونه استعمل الضيق العزلة القابل للظهور كاستعمال التحليل ايضا له رجسا ان لم يثبت
جوانبه وان وجود المتبعة المحللة المعصودة لا يوجب حمله قوله واصنع من كل الاستدلال
عزله احتمالته فيه ان كون المراد من عزله التحليل حرة اكاه لما ذكره من عزله في فرع شوق
المراد من فعل التحليل احل اكاه خاصة لم لا يكون المراد منه حل عموم الانشاع الاما خرج بالليل
المراد من حرة التحليل حرة عموم الانشاع بما الاما خرج بالليل كما يقصده حذف الشواغل في
في كل من الحل والحرة ويجوز ما استدل به الا من فاعده حل الانشاع بما في الأرض قوله ولما
الاحتمال فاما انعدم من رواه عن الفحول حيث عمل التهم في جميع وجوه التحليل في ذلك كله
حرة كالهو شره واساكه والتقلب فيه فجميع المتقلب ذلك حرام وفيه ما تقدم آه فيما اوردته
على كالهو شره واساكه والتقلب فيه فجميع المتقلب ذلك حرام وفيه ما تقدم آه فيما اوردته
بل هو اعنه ومن المتخبر الذي لا يقبل الظهور في الوجه ظاهر في الطريق ولو سلم في تعميم ثبت
بعد من القول بالفضل بل المتخبر الذات في التحليل العزلة القابل للظهور وهذه الجهة ولزوم
تخصيص الاكثر في عرف المتخبر عنه والذبح المتخبر عنه عدم كونه عزلا لا تجاسة ان اراد به عدم
كونه من تجاسات العزلة المذكورة في كلامه فان في حجة التجاسات هو مسلم وهو غير وجوب بعد
فان من افرا التجاسة العزلة المحصورة في التجاسات النفس قوله ومنها ما دل على الامر في

فان في عاين المفاسد في شرح قول العلاء
فان سره الا الكدهن لخصه فانك الا
به عاين السما خاصه فانك وليس لهما
عاينه بيان حصص الفائد من

فإن الباردة لا الكمال فيقولون العائد في هذا ليس المراد ذلك لأن العائد بيان لوجه الاستثناء
الذي هو الخفوة في ذلك الاستسقاء وهذا الاستثناء المحصور بوجه في حقه ما لا ينظر في أحكام
في الحقيقة لعدم المحصور انتهى لا يخفى في قوله وهذا ليس المراد ذلك إنما عرفت من الظاهر
أن العائد في الحقيقة ليس في حقه الاستثناء كما هو مخرج القصور من التي هي في ذلك
في كلام الاستسقاء في حقيقة أنه في كلامه عند الاستسقاء إنما استثناء وهو ظاهر في الاستسقاء
عنه التساقط أيضا من أن في الجملة المعقولة منه فلو كان ذلك الاستسقاء استثناء في استثناء
الاستسقاء بكونه عند استثناء خاصة في غير جملة وظاهر أن العائد في ذلك إنما استثناء لكونه
أخر في جملة غير الاستسقاء إنما عرفت الاستثناء في حقه من ذلك الاستسقاء اللهم إلا أن في الحقيقة
لكونه في جملة ذلك وإنما إذا طعن في نظرنا الاستسقاء إنما يخفى في حقه ما في ذلك وهو في حقه عدم المحصور
كما نلاحظ في كلامه من الاستسقاء الآخر وسأولاه وقد عرفت أنه خلاف الظاهر وأن الاستسقاء
الآخر هو الظاهر في نظرنا ما ذكره من الاستسقاء لا يخرج من جملة ما في ذلك ولا هم المحصور في حقه
لما عرفت في جملة أن الاستسقاء المخرج لا يندرج في حقه الظاهر في ذلك وكيف كان ذلك معلوم
هو ذلك الكلام في حقه مثل الذين يخرجون بالاعتبار والتقصير وشبه ذلك مما لا يمكن ولا يشك
البل ما عرفت وبه أنه لا محل للناس في الحكم بعموم كلامهم في حقه الكمال في حقه مثل الذين يخرجون
ذكروا أن يكونوا في حقه ما عرفت من ظهور كلامهم في حقه ما عرفت في حقه ما عرفت في حقه ما عرفت
خاصة في حقه ما عرفت في حقه ما عرفت في حقه ما عرفت في حقه ما عرفت في حقه ما عرفت في حقه ما عرفت
بصريح الاستسقاء وهو في حقه ما عرفت في حقه ما عرفت في حقه ما عرفت في حقه ما عرفت في حقه ما عرفت
الآخر من مظاهر كلامهم في حقه ما عرفت في حقه ما عرفت في حقه ما عرفت في حقه ما عرفت في حقه ما عرفت
قوله في حقه ما عرفت من كثير من الاستسقاء في حقه ما عرفت في حقه ما عرفت في حقه ما عرفت في حقه ما عرفت
أننا نعلمهم في حقه ما عرفت في حقه ما عرفت في حقه ما عرفت في حقه ما عرفت في حقه ما عرفت في حقه ما عرفت
وأن في حقه ما عرفت في حقه ما عرفت في حقه ما عرفت في حقه ما عرفت في حقه ما عرفت في حقه ما عرفت في حقه ما عرفت

قول في الحصر

ولا حيلة لنا سفل الحقل الحقل في
حاشية ان شاء الله ذكره العلامة
بنو لا بأس بجمع ما عرّفه المحقق
مع قولنا انما حدث في حقنا
انهم لم يكن ذلك الظاهر في محله
وهو كمال ان توسيع ان يضي
بقيل الظاهر عند لا كذا في الظاهر
حينئذ لا مانعنا ان لا يثبت
الظواهر التي لا ان نواحيها
الجملة في مثلها الظاهر لكن
لقد حقا فما كان ذلك هو المقصود
منها ما نفعنا ان سفل ان

ولا يترتب من كونها متخبرين مع قولها الظاهرة بان مقتضاها انه لو كان فاعلا للظاهرة لم يتغير
 صورته كل ان الاصباغ المتخبة لا قبل الظهور عند الأكثر انما هو جواربها لان مناضها لا يتغير
 على الظاهرة وهو من دفع ما عرفت من ان ظاهر التصور والتأثير في حيزه استمالا للحجب المتخيل الغير
 لا على ظاهره مطلقا سواء توقف مناضها على الظاهرة ام لا وجوابها عند الأكثر انما ليس بعدم قبولها
 الظاهر في معاروم بارغا منهم عدم جواربها عند لقبها الظاهر عند كابلهم من قول الله ان
 بواقيها نورا لي حاله قبلها الظاهر لكن بعد جواربها في ذلك هو مقتضى ما كان يدفع الاستسكان
 جواربها عند الأكثر انما ليس من قبولها الظاهر مع انما ذكره من الوجه لقبها الظاهر بعد جواربها
 من دفعها بغيرها سلفا وبما سلفا **قوله** الاول لو لم يعلم من مذهبها لكانت في عين المتخبرين
 الاستسكان لا في عينه بل في عينه استسكانا فلما كان المتخبر مع حيزه الاستسكان في عينه لوجه الآتي
 الوجوه انما المقصود من التخييل ما لا يختلف فيه بين الاستسكان وبارغا من خصها التصور ايضا
 الكلام في جواربها في جواربها الاستسكان لا يتغير في حيزه بل في حيزه لوجه الحيلة الغير المقصود
 وظاهر الاستسكان لا يتغير على عدم جواربها ان جواربها الاستسكان بها في بعض كحيزه الوجوه كالاستسكان لا يتغير
 في التحليل والعقد في التفسير ونحوها كون مذهبها لكانت جواربها الاستسكان بالاصباغ المتخبة
 قبولها الظاهرة غير معلوم وعلى فرض معلومية كون مذهبها جواربها الاستسكان لا يتغير بها مطلقا
 في بعض الوجوه غير معلوم بل ظاهره بل مع جواربها في كذا كاعتبرت بما سلف عدم جواربها الاستسكان
 بان الظاهرة شرط في جواربها التبع وصحة فاعلا جواربها الاستسكان بالاصباغ المتخبة لا يتغير
 التبع جواربها الاستسكان لا الذي ورد في الحق الثاني ارجاع الاستسكان في حكم العلامة انما
 حكمه جواربها الاستسكان بالاصباغ المتخبة هو في عينه لانه في كذا جعل الظاهرة شرط في
 جواربها التبع وصحة لا في جواربها الاستسكان جواربها الاستسكان في جواربها الاستسكان جواربها
 من سيرة وغيره في عدم جواربها سلفا وانما سلفا حكمه عدم جواربها التبع جواربها
 الاستسكان جواربها الاستسكان عليه ايضا لا يتغير لما عرفت من ان مذهبها ليس بمتغير وبيان جواربها

وعدم جواربها

اقول لو لم يعلم من مذهبها لكانت في عين المتخبرين
 المتخبرين مع الاستسكان لا في عينه بل في عينه استسكانا
 على اعتبار الاستسكان لا في عينه بل في عينه استسكانا
 انما جواربها الاستسكان بالاصباغ المتخبة
 جواربها الاستسكان بالاصباغ المتخبة
 حكمها لانه لا يتغير في حيزه بل في حيزه لوجه الحيلة الغير المقصود
 الثاني لا في كذا وان الحكم
 على مذهبها استسكانا في عينه

كذلك

جواربها الاستسكان بما حكمه ولو في بعض الوجوه **قوله** ثم ان ما دفع به الاستسكان من جعل الاصباغ فاعلا
 للظاهرة وانما يتبع في خصوص الاصباغ وانما مثل الصابون المتخبرين في الاستسكان عند عدم
 دفعه عدم عنه سابقا جواربها الدليل في جعل صابونا بناء على ان من قولها الحيلة محتملة انما
 الحق الثاني ومن قول الاصباغ الظاهر بان دفع الاستسكان على العلامة بالقياس اليها فلا بد من
 من العلامة بالقياس اليها الدليل في جعل صابونا بناء على ان من قولها الحيلة محتملة انما
 صابونا بناء على ان من قولها الحيلة محتملة انما لان الحيز من العلامة في بعض احواله الدليل في جعل
 الدليل في جعل صابونا بناء على ان من قولها الحيلة محتملة انما لان الحيز من العلامة في بعض احواله الدليل في جعل
 بعد صابونا بناء على ان من قولها الحيلة محتملة انما لان الحيز من العلامة في بعض احواله الدليل في جعل
 الحق جواربها الاستسكان به وعدمه انما خرج بالتحقق بان الحيلة مثلا او مطلقا على ان
 ما فيه من ان ظاهره خصوصها العلامة المتخبر عن بعض القس بضمها انما خرج بالتحقق بان الحيلة مثلا او مطلقا على ان
 خصوص الاستسكان به عند الشك او مطلقا وان كان كون ظاهره العلامة ما فاعلا من دون
 الحق جواربها الاستسكان به وعدمه ان سلم فاعلا لا يتغير جواربها الدليل في جعل صابونا
 جواربها الاستسكان به وعدمه ان سلم فاعلا لا يتغير جواربها الدليل في جعل صابونا
 عدم جواربها الاستسكان به وعدمه ان سلم فاعلا لا يتغير جواربها الدليل في جعل صابونا
 المتخبرين من قولها الحيلة محتملة انما لان الحيز من العلامة في بعض احواله الدليل في جعل
 مستحكما من قولها الحيلة فانه محتمل التراجع والمشاورة **قوله** ثم ان ما ذكره من قولها الصبيح
 بعد الحقائق نظر مذهبها ذكره راجع الى الحق الثاني ولا ريب ان ما ذكره من قولها
 الاصباغ المتخبة الظاهر بعد الحقائق لا وجه له الا الاصباغ المتخبة لا قبل
 اقوالا سلفا في الجوارب والكثر انرا كدفعه لا يتغير لهما عين ولا اثر في جعل صابونا
 ايضا انرا دجها لهما عين الاصباغ وطها عند سلفا وانرا دجها لهما الظاهر بعد
 قولها انها وهو اللون بعد الحقائق عين الاصباغ وانرا دجها لهما الحقائق عما اترت به

عن بعض القس

قوله المقصود من قولها الظاهرة في
 قبل الاستسكان وهو مقصود في الاستسكان
 لا ان الاستسكان هو في عينه بل في عينه استسكانا
 وانما ما دفع به الاستسكان بالاصباغ المتخبة
 هو في عينه بل في عينه استسكانا
 لا يتغير في حيزه بل في حيزه لوجه الحيلة الغير المقصود

منافور باليد ونحوها فقه ان اللون من الاعراض ليس من الاعيان فيجب قبل التخييل ان
 اللون الحاصل لليد والنوب ونحوها من الدم والقصر نحوه لم يكن محتملا ان يكون في التخييل
 بعد ان لا يغير الدم ويظهر القوة للتخييل في تعادل للظهر بعد الخفافيل وفيها غاها هو
 ونحوه بما يغير الدم لا يغير الاصل اياها بعد الخفاف فوله في الكلام في علم العين
 من حيث اصله حل الاستفاد به في غير ما ثبت حرمه واصلها العكس علم ان ظاهر الاكثر
 حرمه الاستفاد بغيره بل ظاهره ان الذي في شرح الارشاد والاصل المعدل الاجماع على
 التي في غير من جهات ان ظاهر الاكثر في جميع عدم جواز الاستفاد بغيره بل الاستفاد باليد
 للظواهر في جميع من وجوه الاستفاد انما خرج بالاصل طهرا عن الكتب ما كان في
 في مجموعي ورواه عن العقول ورواه في الحكم بالمتأله وعن ظاهر الفقه في
 الاستفاد بغيره بل في الارشاد لغير الاصل عليه وان ظاهره في العلم بغيره انما هو عدم جواز
 بغيره كما هو ظاهر الاجماع والوراء منه بل هو ظاهر التخييل المتقدمة والوراء بعضها من
 المسئلة كبر التكويف وبعضها في التخييل كالتخييل في الورد واحد في التخييل في التخييل
 التي حرمت على اليهود وبعضها في التخييل في التخييل المسكر كغيره من ان وبعضها في التخييل
 من ما جرم شره كغيره من غير وجه وبعضها في التخييل في التخييل المسكر كغيره من ان وبعضها في التخييل
 المسئلة كغيره من غير وجه وبعضها في التخييل في التخييل المسكر كغيره من ان وبعضها في التخييل
 راسا ومنه في الوجه في ذلك الاجماع المتقدمة الحكمة عن جمل من الكتب في ذلك
 التحليل عن المسئلة في خصوص التخييل في جميع ما عدا الكلام في الارض والاعمال المحل
 الفقهية والبرائر في خصوص الاستفاد وعن الفقه في خصوص التخييل في جميع ما عدا الكلام في الارض والاعمال المحل
 انواع التخييل فيها حرام على المسائل بغير خلاف في جميعها والاشياء المحل عن التخييل في جميعها
 بين التخييل في الدم وعن غير التخييل في التخييل المسكر كغيره من ان وبعضها في التخييل في التخييل
 على غير وجه التخييل في الارض والاعمال المحل في ذلك الاجماع المتقدمة الحكمة عن جمل من الكتب في ذلك

حيث استدلوا بعدم جواز التخييل في
 التخييل في الارض والاعمال المحل في ذلك
 لا يجوز في الارض والاعمال المحل في ذلك
 ويظهر من ذلك في سائر الاستفاد في الارض
 المستفاد بغيره الاستفاد بغيره
 الى الارض والاعمال المحل في ذلك
 والتخييل في الارض والاعمال المحل في ذلك
 والاعمال المحل في ذلك في الارض والاعمال
 من ارادة جميع الاستفاد في الارض
 انما التخييل في الارض والاعمال المحل في ذلك
 رخص من جهة الشيطان في جميع
 على وجهه حيثما كان حراما في جميع
 العين ورواه عن الارض والاعمال المحل في ذلك
 ان حرمه لا يحصل الا بالاعتقاد في جميع
 والتخييل في الارض والاعمال المحل في ذلك
 مع وجوه الفقه في جميع الارض والاعمال
 والاعمال المحل في ذلك في جميع الارض والاعمال
 على وجهه حيثما كان حراما في جميع الارض والاعمال
 على عدم جواز جميع الفقه في جميع الارض والاعمال
 انما الفقه في جميع الارض والاعمال المحل في ذلك
 الاستفاد به من

والفقه

والارواح مما لا يتكلم به من كنهه انه بشرط الطهارة الأصلية في المعنوية عليه وانه لو كان
 العين كالتخييل في الارض والاعمال المحل في ذلك في جميع الارض والاعمال المحل في ذلك
 يجوز اجماعا وبني الخلافات التحليل عن الكتاب في جميع الارض والاعمال المحل في ذلك
 الأصلية وفي التخييل في جميع الارض والاعمال المحل في ذلك في جميع الارض والاعمال
 المصنف بعد التخييل الفقه في شرح قوله الفقه في جميع الارض والاعمال المحل في ذلك
 حرمه الاستفاد من كل وجه اما خرج بالاصل الفقه في جميع الارض والاعمال المحل في ذلك
 كما ذكره المصنف في قوله وذكره في التخييل في جميع الارض والاعمال المحل في ذلك
 مما ذكره في ما عرفت سابقا من عدم جواز اياها في التخييل في جميع الارض والاعمال المحل في ذلك
 اصلها باجتماعها في جميع الارض والاعمال المحل في ذلك في جميع الارض والاعمال
 الاجماع في التخييل في جميع الارض والاعمال المحل في ذلك في جميع الارض والاعمال
 من ظهور الاجماع في جميع الارض والاعمال المحل في ذلك في جميع الارض والاعمال
 وفي التخييل في جميع الارض والاعمال المحل في ذلك في جميع الارض والاعمال
 والتخييل في جميع الارض والاعمال المحل في ذلك في جميع الارض والاعمال
 فيما تقدم من فقرات الزاوية التخييل في جميع الارض والاعمال المحل في ذلك في جميع الارض والاعمال
 في جميع الارض والاعمال المحل في ذلك في جميع الارض والاعمال
 الذي لانها عليه وهو لا يتكلم به من كنهه انه بشرط الطهارة الأصلية في المعنوية عليه وانه لو كان
 وبالحجة فذكرنا فيما تقدم قوة ذلك في التخييل في جميع الارض والاعمال المحل في ذلك في جميع الارض والاعمال
 ما خرج بالاصل الفقه في جميع الارض والاعمال المحل في ذلك في جميع الارض والاعمال
 مما دلل من الاجماع والاشياء المحل في ذلك في جميع الارض والاعمال المحل في ذلك في جميع الارض والاعمال
 المتقدمة من استدلوا بعدم جواز التخييل في جميع الارض والاعمال المحل في ذلك في جميع الارض والاعمال
 التي راجعها الى عدم مسئلة الفقه في جميع الارض والاعمال المحل في ذلك في جميع الارض والاعمال

انما ايات التخييل في الارض والاعمال المحل في ذلك
 فانها هي في الاستفاد في جميع الارض والاعمال
 في كل وجه في جميع الارض والاعمال المحل في ذلك
 الاكل وفي التخييل في جميع الارض والاعمال
 وفي الاستفاد في جميع الارض والاعمال المحل في ذلك
 على ما من

الفقه

قال في بيان سر من مالا يحيط به وهو
الإنسان وهو الكبرياء لا يمتد بها
الاستقام على كل شيء وانكروا أصول
التجرب لا تطفأ في شيء قال العلامة في ذكر
عجز الإنسان عما كان الحق تعالى قادرا
وعجزه فيه على ذلك في جامع فلا شك
عجز جوده لكن هذه لا يصحها ما لا بد
بها من العلم وقد في ما لا يطهره
من ثقل من الحزن يجوز استماعه
مسئلا لأن غرضه لا يقع الاستقام به
فما به من ضعف الخلق من ضعفه
وأجل ذلك الشد في تلك الخلق ما
حرم استماعه بما يصلح ولا يعتد به
والوصول بها إلى الغاية ذكر أن
الاعتناء ببيان مودع الحق وقوله
على الاستقام في الصلاة فتنها
على الطوبى لمن وهو كما تفر في
الاستقام ما لا يحيط به هذه الأصول

الرجوع

[illegible]

والا لم يحسن ذكر هذا القيد في
حضور هذه الاشياء دون سائر
الانجاسات ولا ذكر خصوص
الصبيغ للدم من

كما عدا القصد لا يدل على جوازها ومقتضى التشويق والادراك المتشبه كما عرفت عدم جوازها
الا فبقصد القصد الذي جازت عليه سيرة المساهن فبارد بتأخير التسمية الا انه وان
منفعة محالة مقصودة معناه لا يوجب جوازها عن قصد سلبها اليه عنها وعن غيرها من الاعيان
القصد عرفا لا يوجب عرفا ليقين منها انه مال بالمال لا عرف بحكم كون سيرة التسمية فيها كما هو
خفي على من راجعهم نعم على التسمية بجنسها دلوا بقصدية الترتيب وعونه بصيرها الى سيرة
باستبصار القصدية والتعويض المملو فيه وهو قوله الظاهر ثبوت حق الاختصاص في هذه الاشياء
اما من الجواز وما من كونه اصلها اما لا لانه اعلم ان جميعا من الاشياء ومنه شجنا القصدية في
قد وذلك القصدية الشجنا على شجنا في جواهر الكلام صرحوا بثبوت حق الاختصاص بها في
عدم الملك لا بما في الاختصاص فيما له منفعة محالة فالشجنا في جواهر الكلام فليكن له حق
الاختصاص من سيرة سيرة تحقيق الظاهر بما في سيرة له وهو كذا فان من اجتهاد في سيرة له
جميعه ظلم وان ظلم في حق الاختصاص في هذه الاشياء اما ان يكون اشياءا تسبق في الملك
او من كون اصلها اما لا لملك كالوفاة حيوان له والاشياء تسبق لها لكل ثم صنع منه
وجه خرج عن دائمة هو ان على الملكية ولا يخرج لعدم انما له ما عرفت من ان احد لا يسبق
اخر في ذلك ليس من حق الاختصاص كما تحلها تصفية ثم لو صد على وجه خرج عن الملك
وصار من الجواز فلا سيرة خرج عن الملك في ثبوت حق الاختصاص فيه لسلب الشار
الملكية عن الجواز وحق الاختصاص في هذه الاشياء ان لم يكن اشياءا من كون اصلها اما لا
لذلك فيكون اشياءا تسبق لهما على تسبق في الملكية المتشابهة من المسجل في ردها
والمنفعة والتوثيق اما كونه اشياءا عن الجواز كما ذكره المصنف فغيبه ان الجواز على
من ادلها عوض لهم من عازتها هو ان اشياءا الملكية المتشابهة للملك الحق الاختصاص من
الملكية اذ لم يرد من جوازها من اشياءا المتشابهة لحق الاختصاص من دون الملكية الا
وهو سيرة الله اعرف بما جازت به قوله اتفاقا صرحوا ان الصانع على هذا الحق لا يجوز

الظاهر

على صفة هذا الفصل بل في حق العوض بناء على انه لا يبعد عنا نفس ليس بجواز سيرة العوض بل الجواز
لا شك في خلاف ظاهره في جواز الفصل على هذا الحق اي جواز الاختصاص بناء على صفة الفصل لا الجواز
وانه لا يشرط فيه العوض كما صرح به العلامة في كونه مدعى عليه الاجماع وانما الاشكال في وجوب
على هذا الحق مع العوض من الله الكتاب بالحقير وهو حق متوجبه فيكون قد انشأ الله الحق بقصد له الله
ان دفع العوض في مال جواز الاختصاص لا بعدا كذا اي يكون عروفا ومقتضا عنه وقصد العوض لا بعدا
عن نفس الله بل انما يكون مقتضى الجواز وهذا هو الاقرب في ذلك لشيء القصدية في خرج عقد
شجنا في جواهر الكلام لعدم ادراك الفصل انما عارضه التصور انما هو هذا كذا الاعيان
اما لعدم دخوله بها كما عرفت في الشجنا في قولها له في شجنا في جواهر الكلام فليكن ان له حق
من سيرة له تحقيق الظاهر بما في سيرة له بل على الحق العوض لرفع يد الاختصاص لا باس به ضرورة عدم
الملك لعدم حق العوض عنه قوله في كونه وضع الوصية بما على الاستماع بعينه الا انما
كالكتاب العلم والاشياء التي لا تسبق له عتق الله او انزل كذا له والشمعية وجعلها من سيرة
الاستماع هو الحق المحقق لثبوت الاختصاص بها وانشاها من بدلي بالاثرة وغيره انما والظاهر
مراده بغيره انما فصل في اكل وامانها كما انه بعدا عن اشياءا في سيرة له انما انشاها من اشياءا
هذه الاشياء بعضها من كونه وصية بالحقير لا لملك الله هو انما لكسر وبالعدو والشرع
الترتيب مثلا الاشكال في جوازها لا اصل لعدم اشتراط التسمية والمالوكية في توصية بل يصح كون
مطلق المحضون ومن ثم تحق الوصية بالمولد بعد الحق وطول الاجتناب عن ظاهره امل المقاصد في
الوصية بحد الوصية بالحقير وان لم يكن بعضا لملكه كما في بعضه بحد المقصد الذي
القول ان التمر مع صفة الوصية انما هو غير ذلك من سيرة له التسمية شرعا من تحتها ثبوت
ثبوت حقها بالوفاة الذي لا يحد لها ذلك ففقط الى واره لهوم مازلة الميت فهو كونه
ثبوت الاثر بالمحضون وان لم يكن حق في مال له فله ثبوت حق العتق والقود والحق في
الحقير وعونه اجماعا واما العلامة من غير الاثر الفصل في اكل لان انشاها من بدلي بالاثرة

الظاهر

بالإحسان

13

والصلي واما السلي على الاسقاط فبوجه الاستئذان من بدائي بدا السلي بها الحق بها الحق من الحق
ولكن الله انما يفتح الحق انما يفتح في الاضطرار والاضطرار في الحق والاضطرار في الحق فلا يفتح فيها الحق
واسقاطها من بدائي بها السلي المستطوع المستطوع من زمان مراده غير الارث اسقط التاخر فان غير التاخر
فيجب اسقاطها واما الحد الذي بعد اعراضه ليدل على اسقاطها فعلا يصلي وعندها لا يكمل
وتجنيبها هو الركن الثاني من دفع الحق كرضي بها الاحتضا من ملة عدم صلي الله
من الحق من غير ذلك لكن الله على السلي ما عن كثرة من الاستحباب على عدم صحة الوصية بما هو خارج عن كونه
بالفعل كقوله لا اذن ان مثل شعره وتقرره وان هذا كونه في حق الوصية في شئ نحو ان يغتسل
وحتى ان لا يذن له ان لا يغتسل او يذبح في يكونا لمراد الوصية المعصومة الفلانة وغيره فقلت
فان الوصية لم ينعزلها هي الوصية لا بقصد حال ولا الوصية بقصد حال اشبه في حقها
قوله كذلك انما هو الحكم بشكله ثم يوزن بالاعتدال من رضى بها الحق بها الحق انما هو الحكم بشكله
الرجل انما هو الحكم بشكله في حق من لا يذبح في يكونا لمراد الوصية المعصومة الفلانة وغيره فقلت
ثم الحكم انما هو الحكم بشكله في حق من لا يذبح في يكونا لمراد الوصية المعصومة الفلانة وغيره فقلت
والصلي من حق الاحتضا من غير من الحق والاضطرار في الحق والاضطرار في الحق فلا يفتح فيها الحق
الاحتضا من حق الاحتضا من غير من الحق والاضطرار في الحق والاضطرار في الحق فلا يفتح فيها الحق
لما احتضا من حق الاحتضا من غير من الحق والاضطرار في الحق والاضطرار في الحق فلا يفتح فيها الحق
بدائي بعد معناه ليس الا في رضى بها الحق بها الحق من بدائي بدا السلي بها الحق بها الحق من البدائي
موقوف في باخرى على ما كانت في البدائي وهي البدائي في البدائي في البدائي في البدائي في البدائي
والاحتضا من يكون البدائي في البدائي في البدائي في البدائي في البدائي في البدائي في البدائي في البدائي
قوله وذكر بعض الاساطين بعد اثبات حق الاحتضا من رضى بها الحق بها الحق من البدائي في البدائي في البدائي
بعض الاساطين في حق الاحتضا من رضى بها الحق بها الحق من البدائي في البدائي في البدائي في البدائي في البدائي
باني في شئ الاحتضا من رضى بها الحق بها الحق من البدائي في البدائي في البدائي في البدائي في البدائي

(وینچ سائیپ)

2

فيسبق على اصالة الجواز انظار هذا هو راد الله له وغيره من صريح عنوان الصلح على الاحتياط
فيما لا يتناهى من هذه المقصود من قولنا ثلاثة من سائرته ^{سره} قوله ثم انه يشترط في الاحتياط من الجواز
مقتضاها ان لا يتنازع ولذا ذكرنا انه لو علم كون جازة الفضل للماء وكذا سيجوز العيب لم يحصل
شك فيشكل الامر فيها فاختار في بعض بلاد من جميع العذبات خلاف ما صار من اكثره بحيث يتحقق بها
قبال بياننا وقدره ذلك قال عذبت منه انه انما كان الاحتياط من سبيل الماء المستطاع
للأخصاص وليس من سبيل العيب المستطاع للاختصاص من دون الملك فأنابا الى السبيل الذي هو راد الله له
كقولهم من جازنا شيئا فهو له ان يكون الاحتياط من هذا الجازة ولما كونه هذا الفضل للماء المستطاع
والأخصاص خاصة فهو غير مستطاع من ادائها وكذا قولهم لو علم كون جازة الفضل للماء وكذا
سيجوز العيب لم يكن يحصل له حق لا بد على شرط كون الجازة لا يتنازع بل غاية الله له على بشر
كون الجازة هذا الجازة اما ضد كونه لا يتنازع خاصة او للملك المستطاع للاختصاص من غير الله له
عليه بل خاصه ان الجازة مع هذا الجازة لا موجب للملك المستطاع للاختصاص بل بالجملة العذبات
من الغير الصوري انه يشترط في هذا الماء وحق الاختصاص خاصة على الجازة كون الجازة
لما وقع العبدان من مور خاصة بنسب الملك فيما هو بل للملكية وحق الاختصاص خاصة فان
يكن ذلك للملكية كالأشياء المنزوعة وعليه لا يوجب اشكال في صحتها وتعارف في بعض البلاد
من جميع الرجال العذبات كثيرا بحيث يتحقق بها في البيان بالترجع في بعض بلادها كما لا يخفى
عقار يؤخذ منه للزعم والبيان ثم بناه على ما اختاره المصنف ومن انه يشترط في مورد حق
بالجازة ضد الجازة بالجازة لا يتنازع فيشكل الامر في ذلك بما ذكره من ان الظاهر بالمشقة
انه لم يجزها في المتنازع بما عاينها من الاحتياط في عليها ومن المعلوم ان حمل المال يؤقت
شؤون حق الاختصاص المتوقفة بعد الانتهاء من المورد على ضد المتنازع المعلوم المتنازع
يرفع الاشكال لا المزبور على هذا البقاء كوجوب الرجل في مكانه المعلوم له فذلك له المالك
عليان فيصرفه في ذلك المكان لا بد من الاحتياط للاختصاص بها في الزرع والبيان كما سيجري

١٠
 ١١
 ١٢
 ١٣
 ١٤
 ١٥
 ١٦
 ١٧
 ١٨
 ١٩
 ٢٠
 ٢١
 ٢٢
 ٢٣
 ٢٤
 ٢٥
 ٢٦
 ٢٧
 ٢٨
 ٢٩
 ٣٠
 ٣١
 ٣٢
 ٣٣
 ٣٤
 ٣٥
 ٣٦
 ٣٧
 ٣٨
 ٣٩
 ٤٠
 ٤١
 ٤٢
 ٤٣
 ٤٤
 ٤٥
 ٤٦
 ٤٧
 ٤٨
 ٤٩
 ٥٠
 ٥١
 ٥٢
 ٥٣
 ٥٤
 ٥٥
 ٥٦
 ٥٧
 ٥٨
 ٥٩
 ٦٠
 ٦١
 ٦٢
 ٦٣
 ٦٤
 ٦٥
 ٦٦
 ٦٧
 ٦٨
 ٦٩
 ٧٠
 ٧١
 ٧٢
 ٧٣
 ٧٤
 ٧٥
 ٧٦
 ٧٧
 ٧٨
 ٧٩
 ٨٠
 ٨١
 ٨٢
 ٨٣
 ٨٤
 ٨٥
 ٨٦
 ٨٧
 ٨٨
 ٨٩
 ٩٠
 ٩١
 ٩٢
 ٩٣
 ٩٤
 ٩٥
 ٩٦
 ٩٧
 ٩٨
 ٩٩
 ١٠٠

عَلَى حَقِّ الْأَحْضَاءِ مِنْ

موجب وقع ذلك الوثوق به بانما لا يشترط لا ينفيد الا ان لا يعمل على اعتباره وعقد من غير
واحد اكثر شرط في العقد الحكم بالقرينة من شرط في البيع فيه ما لا يحجب كونه عدلا والقرينة
والثمن عن حصول الشرط في البيع وكذا لا يورث ان القرينة عليه في البيع ولا ينقص من ان يورث من القرينة
التي تارة فمن ذلك ان لا يورث ان يبيع ثوبا بخلعة محرم كما في بيع الثمن بالخلع كبدن من ثمنه ببيعها بالخلع
عرا ملكات الحرقة فلا يبيع ببيعها ولو بالخلع لغيرها لملكها الذي هو شرط في حصولها ما نحن فيه لان
المادة غير من الملكة بالقصوره الظاهرية عليها ولذا لو انزلنا الصورة عنها بالكلية لم يخرج لها عنها ثم يبيع
بيعها اجماعا وان كان الكسرة عبد التخصيص لان نشاط الصورة المفروض وانما بالكلية لعدم قبول التخصيص
المعروف بها فلا وجه لانه انما اشتد الجور في هذه في انما من بعد احبارة جواز البيع للكلية
ومن ان لا يطلد في احوط ان امكن في الكسرة لا بعد التخصيص ثم ولقد احسار بعض العلماء في شرعية
سبب في ذلك ان يظهروا انهم لا يكونون بعد الكسرة ان كان لها فجزء لم يكن الفقد غير متعلقا
فليس له التخصيص على ان لا يبيع عدم الماد من ذلك فمن بعد عدم جواز ذلك ولا عرف في جواز
انتهى قوله ولعل التخصيص في كلامه لعل ان يكون المشترط بوثوق به بانما لا ينفذ في انما لا ينفذ
الحرمة في انما لو جري التخصيص في كلامه لعل ان يكون المصدق ان لو كان الوجه في ذلك لو كان
مضاهة الى ما اوردته المصنف عليه بقوله يمكن فيه مضاهة الى انما في بطلان البيع كجود الامارة
الاشارة يمكن الاستعانة بهذا الوجه بوجوب كسره فلان فيه مضاهة بان التخصيص يخرج في هذا
كما هو جازي في التخصيص بل قد يكون بوجوب الا في جازي لا يبعد ان يثبت في جود جسم مادة الفضا
لزم من حملها على التخصيص بغير ذلك فلا حاجة الى التخصيص بكونه مشترط بوثوق به بانما
فلا يمكن ان يكون الوجه في ذلك بل الظاهر ان اراد انما لما يورث ان يبيع بها الفضا لم يورث
حكم التبيع بعد الكسرة وانما انما في تلك الاشياء ثبت بالكلية ثبت لها بالبيع مع الوثوق بوثوق
من المشترط في كسبه حصة او قصاص كما هو في كلام المصنف الثاني في جامع المقاصد في قوله
حكم بالبيع عن جرح هذه وانما في انما لا ينفذ لعلها في غير المحرم صفعة لا ينفذ منها ولا ان

مضاهة

رضا عنها انما في بعد كسرها ما ينفذ به في الحلال بعد ما لا يورث في المال في مضاهة وهي مضاهة
بذل في التجرى لا ينفذ في الاخذ اذ اشرع ثم لو باع رضا عنها انما في بعد كسرها فلان بغيره وانما لا ينفذ
بعضه البيع ومضاهة في الامور الحرة كما في الفقدان والقسمه في كسرها من ان ينفذ في البيع
رضا عنها انما في بعد كسرها ما ينفذ به في الحلال بعد ما لا يورث في المال في مضاهة وهي مضاهة
انما هو شرط ما ليتها باعها بالوثوق بالمشترط بغيره **التي** الا ان جعلا من الاصل في بيعها
التعقيب في شرع قد ورد في ذلك في جواز الكلام وغيره ما صرحوا بان الصورة في هذه الاشياء
وغيرها ما استبان في من ان لا ينفذ الا في الاصل في الحلال بعد ما لا يورث في المال في مضاهة وهي مضاهة
وفي احبارة لم ينفذها في الملكات ووجوب فلا ينفذ على ملكة ولو كان لها استعملت
عليها هو التخصيص من كسبه في المذبح كالاصول فلا ينفذ في الحال فبغيره من المسلم ان كسرها لم ينفذ في غير ذلك
فيه يظهر ان في الاول في مشروعه على عقد في المسلم من الوجهين لان الامر في خلافه لان كل من
الملك بعد عدمها من الاحكام الوضعية التي لا ينفذ في الحال فبغيره من المسلم ان كسرها لم ينفذ في غير ذلك
للمسجل عليها اسقطه وانما المادة في نظامه لا اسكان بل لا خلاف في مضاهة بها على الملك
خروج عن ان كانت مملوكة فلا ينفذ وعدم الدليل على الخروج عن محجور بغيرها ملك
احتمال من وجوبه عند تسيير وجودها التبع بعد ذلك بالقصوره مضاهة لاصلها في عدم التبع
انفق الاصل في التبع على ان رضا ضمنية الذي هي التبع ملكات صاحبها لا يجوز اخذها
ولا انما لها بدون سبب شرعي فلو لعلها ملكات كانت مضاهة من لها في مضاهة بها على الملك
واقا انما لينة مادة بعد الكسرة انما ان يكون لها فيه لم لان كان الاول فهي في مضاهة بها على الملك
المعاصرة عليها بعد الكسرة بغير الا ان كان لعلها بعد الكسرة فبغيرها بل لا خلاف
اسكان فيه مضاهة وان كان من لعلها بالقصوره مضاهة لا ينفذها ان توفى لعلها في
عليه انما في مضاهة بل واجابا على الظاهر لان من توفى لعلها بالقصوره مضاهة على لعلها
فخرج منها في جرح انما هو اذ في لعلها في شرع قد عدم الفضا ايضا لا يطلد انما

وكان المشترط بوثوق به

المستعمل

مد الجرح ودم

الداعي الى المعاملة بالمعاشرة الحرام لا يكون الداعي الى شرارة الفتنة المستغلة بالحرمة لكن لا يقصد بها
 مقصد غير ما من المستغلة بالحرمة والمعاوضة على الغيب مع مقصد ما غيرها لا يخرج عن احد الغيبين الاول
 والنسب من تعلم ثنائيت كما نجد في بعض قطع **الحق** هنا مسائل ثلث الاولى هي من الغيب على ان بعد حرمة
 الخشب على ان بعد صحتها والفقهاء واجازة المسكن يسباع او يحرم فيها الخمر وكذا اجازة التقصير ^{المحرم}
 للمعاشرة ولا اشكال في فساده بالمعاملة فضلا عن حرمة خلافه وهو يدل عليه ومضافا الى كونها اعم
 الاثر والى ان الاثر والالتزام بصرف المسبب في المستغلة بالحرمة استأخذ في نقل الشارع اكله والنجاة
 بالباطل خبرا يراه هذه العبارة تضمنت مسائل ثلث احدها

